

توافق قراءات القراء السبعة مع مذهب الكوفيين النحوي

محمد سعد محمد أحمد (*)

المخلص: تهدف هذه الدراسة إلى النظر في توافق قراءات القراء السبعة مع مذهب الكوفيين النحوي؛ محاولة إيجاد رابط بين وجود ثلاثة من قراء هذه القراءات في الكوفة – وأحدهم أحد أئمة هذا المذهب – وبين نهج مدرسة الكوفة النحوي. كما تلتفت عناية البحث إلى أثر اهتمام الكوفة أول أمرها بنواحي القراءات ورواية الأشعار والأخبار - أكثر من اهتمامها بدراسات النحو التي اشتدّ عود قوامها في البصرة - على مذهبيهم النحوي. وقد دفعني دعفاً وأسرع خطاي لمحاولة النظر في هذا التوافق بين قراءات القراء السبعة ومذهب الكوفيين النحوي ما ذهب إليه بعض الناظرين في المذاهب النحوية - ظناً - من وجود رابط بين مذهب الكسائي النحوي وإمام الكوفيين - المتوسّع في القياس على اللغات الشاذة والنادرة - وبين وضعه بوصفه أحد القراء السبعة؛ إذ تجري في قراءته حروف تشدّ على قواعد النحو البصري فخشي أن يُظنّ بعدم جواز القراءة بهذه الحروف وأنها لا تجري على العربية السليمة، وربما خشي اندثارها وهي جميعاً مروية عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ وبناءً على ذلك ينبغي أن يُتوسّع في قياس قواعد النحو والصرف حتى يشملها. وقد بان بعد التمهّك في هذه القراءات السبع أنّ معظم ما وافقت فيه المذهب الكوفي النحوي أتى مسابراً لتجويز معين أضافه الكوفيون على القاعدة العامة المتفق عليها وتفصيل هذا وغيره سيرد فيما يتلو من حديث في هذا الشأن. وسوف تتسلسل الدراسة بدءاً من نشأة النحو وأسبابها، ثم يأتي الحديث عن مدرستي البصرة والكوفة والمدارس اللاحقة، ومن بعد يأتي التطرّق إلى القراءات السبعة وقراءتها، ويختم بموضوع الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الكوفيين، مذهب، النحوي، القراء السبعة، البصريين، آراء.

The Compatibility of the Seven Readers' Recitations with the Kufan Grammatical Doctrine

Abstract: This study aims to consider The compatibility between the seven recitations of the Holy Quran and the seven readers who carried out these recitations, and between the grammatical doctrine of the Kufan people. The study is also trying to find a link between the existence of three of these seven readers in Kufa and between the approach of Kufan grammatical school. One of these three readers is considered to be one of the Imams of this doctrine. What pushed me and made my footsteps move rapidly in trying to take a closer look at the compatibility between the seven readers' recitations and the grammatical doctrine of the Kufan people, is that many researchers of the grammatical doctrines supposed that there was a link between Al-Kisa'ai's grammatical doctrine and between his position of being one of the seven readers. Since his recitation included letters which were considered to be exceptional according to the grammatical rules used in Basra, people feared the assumption that the use of these abnormal letters might not be permissible and they might not suit the correct Arabic language. In addition, people feared that these letters might extinct although they were all narrated from the Prophet Mohammad peace be upon him. Accordingly, measuring the rules of grammar should be expanded and even covered. It is Obvious, after scrutinizing in the seven recitations, that most of whatever is approved between them and the Kufan grammatical doctrine, is resulted in a particular authorization which had been added by the Kufan people in accordance with the agreed general rule. The details of such matters and so forth, will be discussed later on. The research will sequentially be displayed starting from the emergence and causes of Arabic grammar. Then I will talk about both Basra and Kufa schools and the subsequent schools. After that, the seven readers and their recitations will be dealt with. Finally, the topic of the study will be handled.

Keywords: Kufan, Doctrine, The grammatical, Seven Readers, Basran, Views.

أولاً: نشأة النحو وأسبابها:

أي علم من العلوم أو فن من الفنون كائن حي يخضع لما يخضع له الأحياء من سنن الحياة؛ فيبدأ حيناً فريضياً فطفلاً فيافعاً ففتى فشاباً فرجلاً اكتمل بنائه. وهذا التدرج المعهود انطبق على نشأة النحو العربي؛ فقد بدأ يسيراً عاماً ثم اكتمل عود قوامه فيما بعد⁽¹⁾.

وتشير معظم المصادر إلى أولية أبي الأسود الدؤلي ظالم بن عمرو بن سفيان في هذا العلم⁽²⁾؛ يقول ابن سلام الجمحي: (وكان أول من أسس العربية وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها أبو الأسود؛ وهو ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل بن يعمر بن نفثة بن حلس ابن ثعلبة بن عدي بن الدئل، وكان رجل أهل البصرة، وكان علوي الرأي)⁽³⁾. ويقول أبو الفرج الأصفهاني عنه: (وهو كان الأصل في بناء النحو وعقد أصوله)⁽⁴⁾.

واختلفت الروايات في سبب وضعه النحو؛ فمنها ما يقول: أنه عندما سئل من أين لك هذا العلم (يعنون النحو)؟ أجاب: لُفنت حدوده من علي بن أبي طالب عليه السلام. ومنها أيضاً الرواية التي تذكر أنه جاء إلى زياد قومٌ فقالوا: أصلح الله الأمير - توفي أبانا وترك بنون، فقال زياد: توفي أبانا وترك بنون! ادع لي أبا الأسود؛ فقال: ضع للناس العربية، وقيل: أنه كان استأذنه في وضع كتاب؛ فنهاه؛ فلما سمع هذا أمره بوضعه. وقيل: إن زياد بن أبيه قال لأبي الأسود: إن بني يلحنون في القرآن؛ فلو رسمت لهم رسماً؛ فنقّط المصحف⁽⁵⁾.

وقيل: إن ابنة لأبي الأسود قالت له: يا أبت ما أشد الحر! فقال لها: إذا كانت الصقعاء من فوقك والرمضاء من تحتك، فقالت: إنما أردت أن الحر شديد، فقال لها: فقولي إذن: ما أشد الحر. وقيل: إنه دخل إلى منزله فقالت له بعض بناته: ما أحسن السماء! فقال: أي بنيت: نجومها، فقالت: إني لم أرد أي شيء منها أحسن؟ وإنما تعجبت من حسنها؛ فقال: إذا فقولي: ما أحسن السماء! فحينئذ وضع كتاباً⁽⁶⁾.

وقيل: أتى أبو الأسود عبد الله بن عباس؛ فقال: أرى السنة العرب قد فسدت؛ فأردت أن أضع شيئاً يقومون به أسنتهم، قال: لعلك تريد النحو؛ أما إنه حق، واستعن بسورة يوسف⁽⁷⁾.

وقيل: إنه لما ولي زياد العراق بعث إليه بقوله له: اعمل شيئاً تكون فيه إماماً تُعرب به كتاب الله تعالى، وينتفع الناس به، فاستغفاه من ذلك؛ حتى سمع قارئاً يقرأ: (إن الله بريء من المشركين ورسوله)؛ فقال: ما ظننت أمر الناس صار إلى هذا. فرجع إلى زياد فقال: أنا أفعل ما أمر به الأمير؛ فليتبني كتاباً لفتاً يفعل ما أقول؛ فأتي بكاتب من عبد القيس، فلم يرضه، فأتي بآخر - قال المبرد أحسبه منهم - فقال له أبو الأسود: إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط فوقه نقطة، وإذا رأيتني قد ضمنت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرت فاجعل النقطة تحت الحرف، فإن أتبعته شيئاً من ذلك غنة فاجعل مكان النقطة نقطتين⁽⁸⁾.

ويُجمع معظم من كتب في تاريخ النحو من القدامى على أسبقية أبي الأسود في بدء وضع النحو العربي مع اختلافهم في أسباب قيامه بذلك وطرقه، ولكن شوقي ضيف في كتابه (المدارس النحوية)

^{1/} انظر من تاريخ النحو العربي - سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني، طبعة مكتبة الفلاح، ص4.
^{2/} انظر إنباه الرواة على أنباه النحاة - القفطي: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف، المكتبة العنصرية، ط1، بيروت - 1424هـ، ج1 ص49، وانظر بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة - السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة المكتبة العنصرية - لبنان/ صيدا، ج2 ص22، وانظر أخبار النحويين - أبو طاهر البزار: عبد الواحد بن عمر بن محمد بن أبي هاشم، تحقيق: مجدي فتحي السيد، طبعة دار الصحابة للتراث، ط1، طنطا - 1410هـ، ص23.
^{3/} طبقات فحول الشعراء - محمد بن سلام الجمحي، تحقيق: محمود محمد شاكر، طبعة دار المدني - جدة، ج1 ص12.
^{4/} الأغاني - أبو الفرج الأصفهاني: علي بن الحسين، تحقيق: د. إحسان عباس ود. إبراهيم السعافين والأستاذ: بكر عباس، طبعة دار صادر، ط3، 2008م، ج12 ص215.
^{5/} إنباه الرواة على أنباه النحاة - القفطي، ج1 ص51.
^{6/} انظر تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم - التنوخي: أبو المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر المعري، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، طبعة هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط2، القاهرة - 1992م، ص167، وانظر إنباه الرواة على أنباه النحاة - القفطي، ج1 ص51.
^{7/} انظر إنباه الرواة على أنباه النحاة - القفطي، ج1 ص51.
^{8/} انظر تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم - التنوخي، ص167.

أبدى إنكاراً لبعض ما جاء في هذه الروايات خاصة تلك التي توصل وضع النحو إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه عبر أبي الأسود، وظن أن ذلك من وضع الشيعة؛ بل وينكر أحقية أبي الأسود في هذه الأسبقية؛ إذ يقول معقّباً على الروايات السابقة: (وكل ذلك من عبث الرواة الوضّاعين المتزئدين، وهو عبث جاء من أن أبا الأسود نسب إليه حقاً أنه وضع العربية، فظن بعض الرواة أنه وضع النحو، وهو إنما وضع أول نقط يحرر حركات أواخر الكلمات في القرآن الكريم بأمر من زياد بن أبيه أو ابنه عبيد الله)، ويميل شوقي ضيف إلى جعل عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي أول نحوي حقيقي⁽⁹⁾.

ولعل قرائن الأشياء لا تسند ما ذهب إليه شوقي ضيف؛ لأن نسبة بداية القول في هذا العلم إلى أبي الأسود ناحية ذهب إليها معظم القدامى ممن هو أقرب عصرًا من زمن أبي الأسود كابن سلام الجمحي وغيره من الثقة في الرواية، كما أن تحرير نقط الإعراب التي أثبتت لأبي الأسود من قبل الرواة ومن قبل شوقي ضيف نفسه تُعدّ بداية في هذا العلم، وربما تكون هي بداية تبعها ما وراءها على يد أبي الأسود وتلاميذه في هذا العلم؛ لأن أي علم من العلوم يبدأ يسيراً متفرقاً في أفكاره؛ ثم يشتد قوامه عند الباحثين فيه تدريجياً إلى أن يكتمل على أشده، وهذا ما حصل للنحو العربي؛ يقول أبو الفرج الأصفهاني: (أخبرني عيسى بن الحسين قال: حدثنا حماد بن إسحاق عن أبيه عن المدائني قال: أمر زياد أبا الأسود الدؤلي أن ينقط المصاحف فنقطها ورسم من النحو رسوماً، ثم جاء بعده ميمون الأقرن فزاد عليه في حدود العربية، ثم زاد فيها بعده عنيسة بن معدان المهري، ثم جاء عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي وأبو عمرو بن العلاء فزادا فيه، ثم جاء الخليل بن أحمد الأزدي وكان صليبية فحلب الطريق⁽¹⁰⁾، ونجم علي بن حمزة الكسائي مولى بني كاهل من أسد فرسم للكوفيين رسوماً وهم الآن يعملون عليها)⁽¹¹⁾.

ويضاف إلى ذلك أن أبا الأسود كان علوي الرأي يجاهر بتشيّعه وهواه فيمدح الإمام علي كرم الله وجهه بالقصائد الحسان، وعمال البصرة وسواد العراق من قبل معاوية يشقون عليه ويعنتونه حتى بنو قشير الذين جاورهم وصاهرهم بزواجه منهم امرأته أم عوف أجزموا معه، فسبوه ونالوا من علي كرم الله وجهه إيلاً له وقذفوه ليلاً بالحجارة؛ يقول المبرد: (وكان بنو قشير عثمانية، وكان أبو الأسود نازلاً فيهم، فكانوا يرمونه بالليل فإذا أصبح شكاً ذلك؛ فشكا مرة فقالوا: ما نحن نرميك ولكن الله يرميك، فقال: كذبتم والله لو كان الله يرميني لما أخطأني)⁽¹²⁾. وأضجر ذلك كله أبا الأسود وأقضى مضجعه فانزلق إلى هجاء أمير العراق زياد وابنه عبيد الله، وهما ما هما، وقد توالفت خلافة الأمويين زمناً ليس بالقصير، وهم منطوون على نار من الحقد للعلويين وأتباعهم، فكيف يدعون أمراً خطيراً كهذا يمضي على كر الزمان ويخلد في بطون الأسفار وهم أحرص الناس على الغض من شأن العلويين وشيعتهم، ولا سيما في مثل هذا الشأن ذي البال والأثر الخالد⁽¹³⁾.

أما أسباب وضع النحو وظهوره فاعل دافعها الأول وباعثها انتشار اللحن على الألسنة بعد اتساع رقعة الدولة الإسلامية وتمدها ومخالطة العرب غيرهم؛ وقد بدأ هذا الوباء قليلاً نادراً في صدر الإسلام ثم أخذ يتسع وينتشر كلما تقدّمتنا منحدرين مع الزمن، وقد حُشي على القرآن الكريم والعربية منه⁽¹⁴⁾.

⁹ انظر المدارس النحوية - شوقي ضيف: أحمد شوقي عبد السلام ضيف، طبعة دار المعارف، ص 14 و 16 و 18.

¹⁰ صليبية: عربي أصيل: خالص النسب، لقب الطريق: بيّنة.

¹¹ الأغاني - أبو الفرج الأصفهاني، ج 12 ص 216.

¹² الكامل في اللغة والأدب - المبرد: أبو العباس محمد بن يزيد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة دار الفكر العربي، ط 3، القاهرة - 1997م، ج 3 ص 152.

¹³ انظر نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة - الشيخ محمد الطنطاوي، تحقيق: أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، طبعة مكتبة إحياء التراث الإسلامي، ط 1، 2005م، ص 28.

¹⁴ انظر من تاريخ النحو العربي - سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني، ص 8.

وتُروى عدة حوادث لظهور اللحن منذ صدر الإسلام وحتى الشروع في وضع هذا العلم وظهور الضوابط التي يُعرف بها الصواب من الخطأ؛ فقد رُوي أنّ النبي صلى الله عليه وسلم سمع رجلاً يلحن في كلامه فقال: (أرشدوا أخاكم فإنه قد ضل) (15).

وفي عهد الخلفاء الراشدين ظهرت حوادث عدة للحن منها ما رُوي من أنّ أعرابياً قدم في خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه؛ فقال: من يُقرني شيئاً ممّا أنزل الله على محمد صلى الله عليه وسلم، فأقرأه رجلاً سورة براءة فقال: (إنّ الله بريء من المشركين ورسوله) بالجر؛ فقال الأعرابي: أو قد برئ الله من رسوله! إن يكن الله بريء من رسوله فأنا أبراً منه!، فبلغ عمر رضي الله عنه مقالة الأعرابي؛ فدعاه فقال: يا أعرابي أتبرأ من رسول الله!، فقال: يا أمير المؤمنين إني قدمت المدينة ولا علم لي بالقرآن؛ فسألت: من يُقرني؟ فأقراني هذا سورة براءة، فقال: (إنّ الله بريء من المشركين ورسوله)، فقلت: أو قد برئ الله تعالى من رسوله! إن يكن برئ من رسوله، فأنا أبراً منه. فقال له عمر رضي الله عنه: ليس هكذا يا أعرابي، فقال: كيف هي يا أمير المؤمنين؟ فقال: (إنّ الله بريء من المشركين ورسوله)، فقال الأعرابي: وأنا والله أبراً ممّن برئ الله ورسوله منه. فأمر عمر رضي الله عنه ألا يُقرئ القرآن إلا عالمً باللغة (16).

ثم شاع اللحن في العصر الأموي حتى تطرق إلى البلغاء من الخلفاء والأمراء كعبد الملك والحجاج، والناس يومئذٍ تتعابير به، وكان ممّا يُسقط الرجل في المجتمع أن يلحن، حتى قال عبد الملك - وقد قيل له: أسرع إليك الشيب -: شيتتني ارتقاء المنابر مخافة اللحن. وكان يقول: إنّ الرجل يسألني الحاجة فتستجيب نفسي له بها، فإذا لحن انصرفت نفسي عنها. والحجاج مع أنّه من الخطباء البلغاء وكان في طبعه تقزز من اللحن أن يقع منه أو من غيره، فإذا وقع منه حرص على ستره وإبعاد من اطلع عليه منه، وذكروا أنّه سأل يحيى بن يعمر الليثي: أتسمعي ألحن على المنبر؟؛ فقال يحيى: الأمير أفصح الناس إلا أنّه لم يكن يروي الشعر، قال: أتسمعي ألحن حرفاً؟؛ قال: نعم؛ في أي القرآن؛ قال: فذاك أشنع؛ وما هو؟، قال تقول: (قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِينُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبُّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ...) التوبة: 24، تقرؤها "أحب" بالرفع (17).

وهؤلاء أصابهم قليلٌ من اللحن لبعدهم عن قومهم في الجزيرة العربية مع أنّهم نشأوا فيها وترعرعوا واكتهلوا؛ فلما كان من بعدهم عظم فشو اللحن فيهم حتى كان من أعظم المصائب في نفس عبد الملك بن مروان أنّ ابنه الوليد لحانة، وأنّه أخذه بتعلّم العربية فلم يفلح (18).

وتقتضي طبائع الأشياء أن يكون الشيء غير المستحبّ نادراً وقليل الحدوث عند القادة والأمراء ولكنّه قد يكثر بين العامة، وهذا ما ينطبق على اللحن فهو - على ما يبدو - منتشرٌ بين العوام؛ فالروايات تدلّ على ذلك؛ فقد رُوي عن عمر بن عبد العزيز قوله: (إنّ الرجل ليكلمني في الحاجة يستوجبها فيلحن فأردّه عنها، وكأني أقضم حبّ الرمان الحامض؛ لبغضي استماع اللحن، ويكلمني آخر في الحاجة لا يستوجبها فيُعرب فأجيبه إليها التداذاً لما أسمع من كلامه). وروى عنه أيضاً قوله: (أكاد أضرس إذا سمعت اللحن) (19).

وإذا وصلنا إلى العصر العباسي وجدنا أنّ اللحن قد بلغ مبلغاً عظيماً عند الناس في ذلك الزمن؛ إذ ازدادت مخالطة العرب للشعوب الأعجمية التي أرادت أن تتكلم العربية فلم تستطع المحافظة على سلامتها من الخطأ في اللفظ والحركات (20). يقول الجاحظ: (ثم اعلم أن أقبح اللحن لحن أصحاب

¹⁵ انظر الخصائص - ابن جنّي: أبو الفتح عثمان بن جني، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، ج2 ص10.

¹⁶ انظر نزهة الألباء في طبقات الأدباء - ابن الأنباري: أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله، تحقيق: إبراهيم السامرائي، طبعة مكتبة المنار، ط3، الزرقاء - الأردن - 1985 م، ص19 - 20.

¹⁷ انظر من تاريخ النحو العربي - سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني، ص11 - 12.

¹⁸ انظر المرجع السابق، ص13.

¹⁹ انظر الأضداد - ابن الأنباري: محمد بن القاسم، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة المكتبة العصرية، ط1، صيدا - بيروت - 1987م، ص244 - 245.

²⁰ انظر البيان والتبيين - الجاحظ: أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب، طبعة دار ومكتبة الهلال، بيروت - 1423 هـ، ج1 ص14.

التعير والتعيب (21)، والتشديق والتمطيط والجهورة والتفخيم. وأقبح من ذلك لحن الأعراب النازلين على طرق السابلة، وبقر مجامع الأسواق⁽²²⁾. ويضيف الجاحظ: (وزعم أبو العاصي أنه لم ير قروياً قط لا يلحن في حديثه، وفيما يجري بينه وبين الناس، إلا ما تفقده من أبي زيد النحوي، ومن أبي سعيد المعلم)⁽²³⁾. وهكذا انتشر اللحن بين العامة والخاصة من الناس؛ مما نبه القائمين على الأمر والمهتمين باللغة إلى ضرورة وضع رسوم يعرف بها الصواب من الخطأ؛ خاصة وأن هذا الخطر أخذ يدهم القرآن العظيم وقراءته.

وقد انضمت لهذا السبب الرئيس السابق في نشأة النحو أسباب أخرى جانبية منها: اعتزاز العرب بلغتهم اعتزازاً شديداً وخشيتهم عليها من الفساد بممازجة الأعاجم مما قد يؤدي إلى ذوبانها في اللغات الأجنبية، ويضاف إلى ذلك سبب آخر اجتماعي وهو: أن الشعوب المستعربة الداخلة في الإسلام أحست بالحاجة الشديدة لمن يرسم أوضاع العربية في إعرابها وتصريفها حتى تتمثلها تمثلاً مستقيماً وتتقن النطق بأساليبها نطقاً سليماً. وقد دفع كل هذه الأسباب وارتقى بها إلى إمكانية ظهور النحو العربي واقعاً عاملاً جانبياً آخر وهو رقي العقل العربي ونمو طاقته الذهنية نمواً أعدّه للنهوض برصد الظواهر اللغوية وتسجيل الرسوم النحوية تسجيلاً تطرد فيه القواعد وتتنظم الأقيسة انتظاماً يهيئاً لنشوء علم النحو ووضع قوانينه الجامعة المشتقة من الاستقصاء الدقيق للعبارة والتراكيب الفصيحة، ومن المعرفة التامة بخواصها وأوضاعها الإعرابية⁽²⁴⁾.

ثانياً: المدارس النحوية ومذاهبها ونهجها: أ/ المدرسة البصرية:

هي أول المدارس النحوية على الإطلاق، وهي التي أقامت أركان النحو ورفعت عماده ووضعت مقاييسه وعلله. وقد تعهد البصريون هذا العلم بالرعاية قرابة قرن من الزمان كانت فيه الكوفة منصرفاً عنه بما شغلها من رواية الأشعار والأخبار والميل إلى التندر بالطرائف من الملح والنوادر، ثم تكاتف الفريقان على استكمال قواعده، واستحثهما التنافس الذي جدّ بينهما واستعرت ناره ردياً من الدهر ينيف على مائة سنة خرج بعدها هذا الفن تام الأصول كامل العناصر⁽²⁵⁾. وقد رأينا سابقاً كيف أن أبا الأسود الدؤلي وضع اللبنة الأولى في هذا العلم، ثم تلت بعد ذلك أجيال البصريين تباعاً؛ فقد اشتغلت فيه بعد أبي الأسود طبقتان من البصريين حتى تأصلت أصول كثيرة وعرفت بعض أبوابه؛ فالطبقة الأولى التي أخذت عن أبي الأسود استمرت في تنمير ما تلقته عنه، ووقفت إلى استنباط كثير من أحكامه، وقامت بقسط في نشره بين الناس، وكان من أفاضل هذه الطبقة عنبسة بن معدان الفيل ونصر بن عاصم الليثي وعبد الرحمن بن هرمز ويحيى بن يعمر العدواني، ولم يدرك أحد من رجال هذه الطبقة الدولة العباسية⁽²⁶⁾.

أما الطبقة الثانية فقد كانت أكثر عدداً من سابقتها، وكانت أوفر منها حظاً في هذا الشأن؛ فازدادت المباحث لديها، وأضافت كثيراً من القواعد، ونشأت حركة النقاش بينها فجدت في تتبع النصوص واستخراج الضوابط، واستطاعت التصنيف فدونت فيه بعض كتب مفيدة، وكان من رجال هذه الطبقة عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي وعيسى بن عمر الثقفي وأبو عمرو بن العلاء⁽²⁷⁾.

وتلا هذه الطبقة الثانية من البصريين الجيل الذي تكاملت على يديه أركان النحو العربي في القياس والتعليل والضبط وغير ذلك؛ والمعني بذلك أفاضل أئمة البصريين الخليل بن أحمد وسيبويه وأبي زيد

²¹ التعير والتعيب: التشدق في الكلام.

²² البيان والتبيين - الجاحظ، ج 1 ص 136.

²³ المصدر السابق، ج 1 ص 149.

²⁴ انظر المدارس النحوية - شوقي ضيف، ص 12 - 13.

²⁵ انظر نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة - الشيخ محمد الطنطاوي، ص 31.

²⁶ انظر نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة - الشيخ محمد الطنطاوي، ص 32.

²⁷ انظر المرجع السابق، ص 33.

الأنصاري؛ أما الخليل فهو يُعدّ إماماً في هذا العلم وفي غيره؛ فقد كان عقله من العقول الخصبة النادرة، فهو لا يلم بعلم حتى يلتهمه التهاماً ويستوعبه ويتمثله وينفذ منه إلى ما يفتح له أبوابه الموصدة، وحقاً ما قاله ابن المقفع فيه: من أنّ عقله كان أكثر من علمه، وهو عقل جعله يتصل بكل علم ويحوز لنفسه منه كل ما يبتغي من ثراء في التفكير ودقة في الاستنباط، دقة تذهل كل من يقف على وضعه لعروض الشعر ورفعه لصرح النحو ورسمه المنهج الذي ألف عليه معجم العين أول معجم في العربية (28). وهو أستاذ سيبويه وعامة الحكاية في كتابه عنه؛ فكُلما قال سيبويه: سألته أو قال من غير أن يذكر المسؤول والقائل يُعلم أنّه يعني الخليل (29).

أما سيبويه فهو تلميذ الخليل الذي لازمه ودون عنه كل ما قاله تقريباً، ومع ذلك فإنه تتلمذ على غيره كعيسى بن عمر الثقفي، ويونس وغيرهم، ووضع كتابه المعروف بالكتاب، الذي طار طائره في الآفاق وملا الدنيا وشغل الناس وهو المصدر الرئيس والأساس الذي بُنيت عليه كل المصادر اللاحقة (30).

ثم تتابعت بعد ذلك أجيال العلماء البصريين الذين صنّفوا المصنفات على مرّ العصور؛ ففي من أتى من بعد الأخفش الأوسط الذي يُروى أنّه أول من فتح باب الاختلاف على سيبويه وأستاذه الخليل، وهناك قطرب محمد بن المستنير، ثم يأتي من بعدهم أبو عمر الجرمي والمازني، ثم المبرد صاحب كتابي الكامل والمقتضب وأصحابه أبو إسحاق الزجاج، وأبو بكر بن السراج، ويتبعهم من بعد أبو سعيد السيرافي (31).

وقد قام نهج البصريين على أسس راسخة؛ إذ طلبوا في قواعدهم اطرادها، وأن تقوم على الاستقراء الدقيق، وأن يُكفل لها التعليل وأن تصبح كل قاعدة أصلاً مضبوطاً تقاس عليه الجزئيات قياساً دقيقاً؛ أما من حيث الاطراد في القواعد فقد تشددوا فيه تشدداً جعلهم يطرحون الشاذ ولا يعولون عليه في قليل أو كثير، وكلما اصطدموا به خطئوه أو أولوه؛ وأما من حيث الاستقراء فقد اشترطوا صحة المادة التي يشقون منها قواعدهم، ومن أجل ذلك رحلوا إلى أعماق نجد وبوادي الحجاز وتهامة يجمعون تلك المادة من ينابيعها الصافية التي لم تفسدها الحضارة، وبعبارة أخرى: رحلوا إلى القبائل المتبدية المحتفظة بملكة اللغة وسليقتها الصحيحة، وهي قبائل تميم وقيس وأسد وطي وهذيل وبعض عشائر كنانة. وكان القرآن الكريم وقراءته مدداً لا ينضب لقواعدهم، وكانوا لا يحتاجون بالحديث النبوي ولا يتخذونه إماماً لشواهدهم وأمثلتهم؛ لأنّه روي بالمعنى إذ لم يكتب ولم يدون إلا في المائة الثانية للهجرة، ودخلت في روايته كثرة من الأعاجم (32).

وأما من حيث القياس والتعليل فقد توسعوا فيهما؛ إذ طلبوا لكل قاعدة علة، ولم يكتفوا بالعلة التي هي مدار الحكم فقد التمسوا عللاً وراءها. وقانون القياس عام، وظلاله مهيمنة على كل القواعد إلى أقصى حد؛ بحيث يصبح ما يخرج عليها شاذاً، وبحيث تفتح الأبواب على مصاريعها ليقاس على القاعدة ما لم يسمع عن العرب ويحمل عليها حملاً، فهي المعيار المحكم السديد (33).

ب/ المدرسة الكوفية:

وهي المدرسة الثانية في النشأة، وقد انشغل علماء الكوفة بادئ الأمر بالفقه ووضع أصوله ومقاييسه، وعنوا بالقراءات ورواياتها حتى اشتهر منهم عاصم وحمزة والكسائي، واهتموا أيضاً برواية الأشعار والأخبار، فتركوا المجال لعلماء البصرة الذين حازوا فضل السبق في علم النحو والصرف (34).

²⁸ انظر المدارس النحوية - شوقي ضيف، ص 30 - 31.

²⁹ أخبار النحويين البصريين، السيرافي: أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، طبعة مصطفى البابي الحلبي، 1966م، ص 32.

³⁰ انظر البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة - الفيروزآبادي: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، طبعة دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، 2000م، ص 222.

³¹ انظر المصدر السابق، ص 9.

³² انظر المدارس النحوية - شوقي ضيف، ص 18 - 19.

³³ انظر المرجع السابق، ص 19 - 20.

³⁴ انظر البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة - الفيروزآبادي، ص 10.

وتذكر المصادر أنّ أول نحوي كوفي هو أبو جعفر الرّوآسي الذي طلب العلم في البصرة على أنّتها، فقرأ على أبي عمرو بن العلاء وعلى عيسى بن عمر الثّقفي، ويقال أنّه كلّما وردت في كتاب سيبويه عبارة (قال الكوفي كذا) فإنما عنى الرّوآسي، ويتبعه في الذكر في الوقت نفسه عمه معاذ بن مسلم الهراء الذي عني بالصرف ومسائله خاصة، وتبعه في هذه العناية من قرأ عليه من الكوفيين (35)

ولكنّ أهم علمين رفعا من شأن المذهب الكوفي النحوي ووضّحا نهجه هما الكسائي والفراء، فأما الكسائي فهو فارسي الأصل نشأ بالكوفة وتعلم النحو على كبر، فأخذ عن معاذ الهراء ما عنده ثم توجه لتقاء البصرة فتلقى عن عيسى بن عمر والخليل وغيرهما، ولما أعجب بالخليل قال له: من أين أخذت علمك هذا؟ قال: من بوادي الحجاز ونجد وتهامة، فجاب هذه البوادي وقضى وطره، ثم انحدر إلى البصرة فألقى الخليل قضى نحبه، وخلفه يونس فجلس في حلّقه، ثم عاد إلى الكوفة ينشر علمه، والكوفة متعطشة إلى نحو مضارع نحو البصرة وفي الكسائي نشاط في الدراسة والتصنيف فتقوى المذهب الكوفي، وبدأ يناهض النهج البصري، وعلى يد الكسائي تكاثرت الفوارق بين المذهبين لاختلاف الاتجاهين (36).

وأما الفراء فهو تلميذ الكسائي الذي أخذ عنه كما أخذ عن غيره من العلماء كيونس بن حبيب، وكان هو والأحمر أشهر أصحاب الكسائي، وكانا أعلم الكوفيين بالنحو من بعده (37)، وقد قوي به شأن المذهب الكوفي، ويُقال أنّه كان زائد العصبية على سيبويه وكتابه تحت رأسه، وكان يتفلسف في تصانيفه، ويسلك أفاظ الفلاسفة (38).

ثم أتى من بعد هؤلاء كوفيون كثر لعلّ أشهرهم ثعلب أحمد بن يحيى الذي أخذ عن الفراء كل ما كتب، وأخذ عن الأخفش الأوسط، حتى تبحر في مذهبي البصرة والكوفة. واشتهر بعد وفاته من تلاميذه كثيرون، من أمثال أبي موسى سليمان بن محمد المعروف بالحامض الذي جلس بعد موت أستاذه مجلسه، وأبي عمر الزاهد وأبي بكر بن الأنباري، ثم جاء أحمد بن فارس الذي مد ظلال المدرسة الكوفية إلى حين إتيان ابن أجيروم الصنهاجي الذي كان آخر النحاة الذين استظهروا آراء المدرسة الكوفية (39).

ويتسم المذهب الكوفي النحويّ بسمات تميّزه عن نهج البصريين أهمّها جانب الاتساع في الرواية بحيث يؤخذ من العرب جميعاً بدويهم وحضريهم، فتفتح جميع الدروب والمسالك للأشعار واللغات الشاذة، كما يتميّز بالاتساع في القياس بحيث يقاس على الشاذ والنادر دون تقيّد بندرتة وشذوذته، إلى جانب ذلك نجد بعض المخالفة في بعض المصطلحات النحوية وما يتصل بها من العوامل لما أرساه نحاة البصرة؛ ومن ذلك اصطلاح "الخلافا" وهو عامل معنوي كانوا يجعلونه علة النصب في الظرف إذا وقع خبراً في مثل "محمد أمامك"، أمّا البصريون فيجعلون الظرف متعلقاً بمحذوف خبر للمبتدأ السابق له، ومن ذلك اصطلاح الصرف الذي جعله الفراء علة لنصب المفعول معه في حين ذهب جمهور البصريين إلى أنّه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو، ومن ذلك اصطلاح الفعل الدائم ويقصدون به اسم الفاعل والمكني والكناية ويقصدون به الضمير، ويطلقون على البديل مصطلح الترجمة وعلى التمييز التفسير وعلى الصفة النعت وعلى العطف بالحروف عطف النسق وغير ذلك (40).

³⁵ انظر من تاريخ النحو العربي - سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني، ص 41 - 42.

³⁶ انظر نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة - الشيخ محمد الطنطاوي، ص 94 - 95.

³⁷ انظر معجم الأدباء - ياقوت الحموي: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله، تحقيق: إحسان عباس، طبعة دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت - 1993 م، ج6 ص2813.

³⁸ انظر بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة - السيوطي، ج2 ص333.

³⁹ انظر البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة - الفيروزآبادي، ص10.

⁴⁰ انظر المدارس النحوية - شوقي ضيف، ص158 - 159، وص165 - 167.

ولكن الناظر في مصطلحات النحو يلحظ أنّ اصطلاحات الكوفيين لم تجد السبيل للشهرة والانتشار في النحو العربي ما عدا مصطلحي: النعت وعطف النسق، وظلت المصطلحات البصرية هي السادة.

ويوسم المذهب الكوفي بأنّ فيه مرونة في القياس وتركيب الجملة؛ فهم مثلاً يُجوزون صياغة "أفعل التفضيل" من البياض والسواد، والفصل بين المضاف والمضاف إليه بفصل ولو لم يكن ظرفاً أو جاراً ومجروراً، ويجوز عندهم توكيد النكرة إذا دلت على زمان معيّن، ويبيحون إضافة الشيء إلى نفسه إن اختلف اللفظ مثل "حقّ اليقين" و"حبّ الحصيد"، وغير ذلك⁽⁴¹⁾.

ومع هذا فينبغي أن يعلم أنّ الاختلاف بين المدرستين لم يكن في الأصول والثوابت وإنّما كان في جوانب فرعية كالعوامل التقديرية التي علّوا بها الإعراب مع اتفاقهم في حكم الإعراب نفسه. وقد نجد إماماً في هذا الفريق يساند رأي المدرسة الأخرى على نسق ما روي من مساندة الكسائي لآراء البصريين في بعض المسائل، ومساندة المبرد البصري لآراء الكوفيين في مسائل أخرى⁽⁴²⁾. وسوف نفتح - إن شاء الله - جوانب للنقاش في بعض رؤى المذهب الكوفي النحوية عند التطرق لتوافق قراءات القرّاء السبعة مع منهجهم مع إمكانية خروج الحوار للمقارنة بالرأي البصري وبغيره؛ وسيكون ذلك في خاتمة هذا الحديث.

وبعد أن بانّت آراء ومذاهب الفريقين البصري والكوفي في مسائل النحو والصرف واتضحت فُتحت الأبواب على مصاريعها للعلماء التابعين للاختيار من نهج المذهبين ما يروونه صواباً.

ج/ مدارس الانتخاب:

ظهرت في الأمصار الإسلامية المختلفة أجيالاً من العلماء في العصور اللاحقة، وأخذت تتعمّق وتمحصّ في دراسات النحو والصرف مستهدية بآراء البصريين والكوفيين فأخرجت المصنّفات المتعدّدة، وقد كانوا يميلون إلى ما يروونه مناسباً من رأي الفريقين؛ لذلك عُرف نهجهم بنهج الانتخاب، ومع ذلك قد ينفذ العالم من هؤلاء في بعض الأحيان إلى آراء خاصة به، وتدور في كتب النحو أسماء ثلاثة مذاهب من هذا النوع؛ وهي: المدرسة البغدادية والمدرسة الأندلسية والمدرسة المصرية.

أمّا المدرسة البغدادية فقد كان أوائل نحائها ممّن أخذ عن المبرد وثلعب؛ وبذلك نشأ جيل يحمل آراء كلا المدرستين، وكان منهم من مال في أغلب آرائه إلى أهل الكوفة، كابن كيسان وابن شقير وابن الخياط، ومنهم من اتجه إلى الأخذ بآراء أهل البصرة كأبي على الفارسي وابن جني، وكان ظهور هذين العالمين إيذاناً بنشوء مذهب جديد في الدراسة والتصنيف، مذهب يقوم على الانتخاب من آراء المدرستين جميعاً والاجتهاد في استنباط آراء جديدة، معتمدين على تمثّل آراء نحاة البصرة والكوفة وآراء البغداديين الأوائل، وكان أشهر أتباع المذهب الجديد الزمخشري وابن الشجري وأبو البركات بن الأنباري وأبو البقاء العكبري وابن يعيش⁽⁴³⁾.

أمّا المدرسة الأندلسية فابتدأت عناية علمائها بادئ الأمر بنحو الكوفة؛ فكان أولهم جودي بن عثمان الموروري الذي رحل إلى المشرق، وأخذ عن الكسائي والفراء، وعبد الملك بن حبيب السلمي، حتى إذا وصلنا إلى الأفسنيق رأيناه يرحل إلى الشرق ويعود بكتاب سيبويه، ويعلمه تلاميذه بقرطبة، وعنه أخذ أحمد بن يوسف بن حجاج، ويبدأ الاهتمام بالكتاب أكثر فأكثر على يدي محمد بن يحيى المهلبّي وأبي على القالي وابن القوطية، وغيرهم. فطبع نحو الأندلسيين عند ذاك بالطابع البصري في أغلب مسائله وقواعده، ثم أقبل العلماء على شرح كتب المشرق المشهورة بشكل عام والإفادة منها، واشتهر من نحائهم كثيرون أمثال الزبيدي صاحب "طبقات النحويين واللغويين" وابن الإفليلي وابن السيد البطلبوسي والسهيلي وابن خروف وابن عصفور الإشبيلي والشلوبين

⁴¹ انظر تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب - د. محمد المختار ولد أبيه، طبعة دار الكتب العلمية، ط2، بيروت - 2008م، ص101.

⁴² انظر تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب - د. محمد المختار ولد أبيه، ص100 - 101.

⁴³ انظر البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة - الفيروزآبادي، ص11.

وغيرهم. وكان أولئك النحويون يتبعون منهج الانتقاء من آراء نحاة البصرة والكوفة، وربما ذهبوا إلى الفارسي وابن جني، ولكنهم كانوا إلى مذهب البصريين أميل. وكان خاتمة علماء الأندلس ابن مالك صاحب الألفية، الذي جدد في النحو بعض التجديد وتوسع في الاستشهاد بالحديث، ورجح بعض آراء الكوفيين، ولم يصر على آراء البصريين⁽⁴⁴⁾.

أما المدرسة المصرية فقد كانت في أول نشأتها شديدة النزوع إلى المدرسة البصرية، حتى إذا كان القرن الرابع الهجري أخذت مسرعة تترسّم منهج المدرسة البغدادية وما شرعته من تصويب لآراء المدرسة البصرية تارة وتصويب لآراء المدرسة الكوفية تارة ثانية، مع تركهما تارة ثالثة والأخذ بآراء المدرسة البغدادية، ومع النفوذ إلى آراء اجتهادية تارة رابعة، على نحو ما يصور ذلك من بعض الوجوه أبو جعفر النحاس والحوافي وابن بابشاذ وابن بري. وقد نشطت هذه المدرسة نشاطاً واسعاً منذ العصر الأيوبي وتكاثر أعلام النحاة فيها من مثل سليمان بن بنين وابن معطي وابن الرماح والسخاوي وبهاء الدين بن النحاس وابن أم قاسم وابن الحاجب. وأنبه نحاة هذه المدرسة على الإطلاق ابن هشام صاحب كتاب "مغني اللبيب عن كتب الأعراب"، وقد ظلت الدراسات النحوية بعده ناشطة في مصر؛ إذ تكاثر فيها الشراح وأصحاب الحواشي والمصنفات النحوية المختلفة؛ على نحو ما يلقانا عند ابن عقيل شارح الألفية، وابن الصانع صاحب التذكرة، والدماميني شارح المغني، والكافي شارح قواعد الإعراب لابن هشام، والشيخ خالد الأزهرى شارح أوضح المسالك لابن هشام، والأشموني شارح الألفية، والصبان وله حاشية على هذا الشرح. واستمر نشاط هؤلاء الشراح في العصر اللاحق على نحو ما يلقانا عند الدسوقي وله حاشية مطولة على المغني وعند الشيخ حسن العطار وله حاشية على شرح الأزهرية للشيخ خالد الأزهرى، وعند الشيخ محمد الخضري وله حاشية على شرح ابن عقيل. ولا جدال في أن السيوطي ألمع نحاة مصر بعد ابن هشام؛ فهو عالمٌ نحوي صاحب مصنفات متعددة في شتى ضروب المعرفة؛ فمن كتبه في النحو: "الافتتاح" و"الأشباه والنظائر" و"همع الهوامع"⁽⁴⁵⁾.

ولعل من نافلة القول أن تُعتبر التسميات الواردة لمدارس الانتخاب الثلاث: البغدادية والأندلسية والمصرية تسميات مناطق أكثر من كونها تسميات تحمل رؤى نحوية محددة وموحدة يُوحى بها الاسم على نحو ما يُوحى اسم المدرستين البصرية والكوفية؛ بل أنّ هذه المدارس تكاد تتوافق في نهج واحد وهو منهج الاختيار للمناسبات من آراء المدرستين الأوليين مع الاجتهاد في الخروج بآراء جديدة.

ثالثاً: القراءات السبع وقراءاتها وسند قراءاتهم:

القرآن الكريم كتاب الله الخالد، ودستور المسلمين الدائم، ولم يكد يكتمل نزوله وتُرثب بوحى من الله سوره وآياته حتى كان محفوظاً في الصدور، مكتوباً في الصحف، مروياً عن الرسول صلى الله عليه وسلم بوجوه الأحرف والقراءات. وكان من الصحابة من رواه بحرف ومنهم من رواه بحرفين، ومنهم من زاد، ثم تفرقوا في الأمصار، وتلقّى عنهم التابعون، وعن التابعين أخذ مَنْ بعدهم، إلى أن انتهت الرواية إلى فريق من القراء في القرن الثاني من الهجرة، فانقطعوا للقراءات واختصوا بها، وجعلوا همهم الأكبر وشغلهم الشاغل العناية بحصرها وضبطها، وتحريّ الأسناد الصحيحة في روايتها؛ حتى صاروا القدوة في هذا الشأن، إليهم تُشد الرحال، ويُقصدون للتلقّي عنهم من شتى الجهات⁽⁴⁶⁾.

⁴⁴ انظر البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة - الفيروزآبادي، ص 11 - 12.

⁴⁵ انظر المدارس النحوية - شوقي ضيف، ص 371 - 372.

⁴⁶ انظر المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها - ابن جني: أبو الفتح عثمان بن جني طبعة وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة - 1999م، ج 1 ص 3.

والقراءات السبع هي القراءات التي قرأ بها القرآء السبعة المشهورون وهم عبد الله بن كثير المكي، ونافع بن أبي نعيم المدني، وعبد الله بن عامر الشامي، وأبو عمرو بن العلاء البصري، وعاصم وحمزة والكسائي الكوفيون (47).

وسوف يحظى كل واحد من هؤلاء القرآء السبعة بنصيب من الحديث والتفصيل في نسبه وشيوخه وأسائيد قراءته ورواته وغير ذلك.

1/ ابن كثير:

وهو عبد الله بن كثير المكي الداري، والدار: بطن من لحم، منهم تميم الداري صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم. وقيل: إنما نسب إلى دارين؛ لأنه كان عطاراً، وهو موضع للطيب، وهذا هو الراجح. وهو مولى عمر بن علقمة الكناني، وكنية ابن كثير أبو معبد، وقيل: أبو بكر، وقيل: أبو عباد، وكان يخضب بالحناء، وكان قاص الجماعة بمكة، وهو من الطبقة الثانية من التابعين. وقد روي أن ابن كثير كان شيخاً كبيراً، أبيض الرأس واللحية، طويلاً جسيماً، أسمر أشهل العينين، يغير شيبته بالحناء أو بالصفرة، وكان حسن السكينة (48).

وولد ابن كثير بمكة سنة خمس وأربعين في أيام معاوية، وتوفي بها سنة عشرين ومائة في أيام هشام بن عبد الملك، وله يومئذ خمس وسبعون سنة (49).

وقد قرأ ابن كثير على مجاهد بن جبر، وقرأ مجاهد على ابن عباس رضي الله عنهما، وقرأ ابن عباس على أبي بن كعب رضي الله عنه، ولم يخالف ابن كثير مجاهداً في شيء من قراءته. وقرأ ابن كثير أيضاً على درباس مولى ابن عباس رضي الله تعالى عنهما وقرأ درباس على ابن عباس وقرأ ابن عباس على أبي بن كعب رضي الله تعالى عنه (50).

وتصدر ابن كثير الإقراء وصار إمام أهل مكة في ضبط القرآن، وقد قرأ عليه أبو عمرو بن العلاء وشبل بن عباد ومعروف بن مشكان وإسماعيل بن عبد الله بن قسطنطين، وغيرهم (51).

وقد روى قراءة ابن كثير عنه راوياه وهما: قنبل والبرزي، أما قنبل فهو محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن خالد بن سعيد بن جرجة المكي المخزومي، وقنبل لقب له، وقيل: هم أهل بيت بمكة يعرفون بالقنابلة. أما البرزي فهو أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي بزة، وهو فارسي أسلم على يدي السائب بن صيفي، وكان مؤذن الحرم، وقيل: هو مولى لبني مخزوم (52).

2/ نافع بن أبي نعيم:

وهو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم أبو رويم، ويكنى بأبي نعيم وقيل: بأبي الحسن وقيل: بأبي عبد الله وقيل: بأبي عبد الرحمن، وهو مولى جعونة بن شعوب الليثي حليف حمزة بن عبد المطلب، وأصله من أصبهان وكان أسود اللون حالماً صبيح الوجه حسن الخلق فيه دعابة (53).

وروي أن نافعاً ولد في خلافة عبد الملك بن مروان سنة بضع وسبعين للهجرة، وتوفي سنة تسع وستين ومائة (54).

47/ انظر العنوان في القراءات السبع - أبو طاهر إسماعيل بن خلف بن سعيد، تحقيق: د. زهير زاهد ود. خليل العطية، طبعة عالم الكتب، بيروت - 1405 هـ، ص 40.

48/ انظر الإقناع في القراءات السبع - ابن الباءش: أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، طبعة دار الصحابة للتراث، ص 18.

49/ انظر غاية النهاية في طبقات القراء - ابن الجزري: شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف، طبعة مكتبة ابن تيمية، ج 1 ص 443 - 444.

50/ انظر السبعة في القراءات - ابن مجاهد: أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس التميمي، تحقيق: شوقي ضيف، طبعة دار المعارف، ط 2، مصر - 1400 هـ، ص 65.

51/ انظر معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار - الذهبي: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، طبعة دار الكتب العلمية، ط 1، بيروت - 1997 م، ص 50.

52/ انظر الإقناع في القراءات السبع - ابن الباءش، ص 19.

53/ انظر غاية النهاية في طبقات القراء - ابن الجزري، ج 2 ص 330.

54/ انظر سير أعلام النبلاء - الذهبي: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، طبعة دار الحديث، القاهرة - 2006 م، ج 7 ص 35 - 36.

وقد نُقل أنّ نافعاً قرأ على سبعين من التابعين سُمي منهم خمسة؛ وهم: أبو جعفر يزيد بن القعقاع، وأبو داود عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، وأبو روح يزيد بن رومان مولى الزبير ابن العوام، وأبو عبد الله مسلم بن جندب الهذلي، وشيبة بن نصاح بن سرجس بن يعقوب مولى أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم. وقد قرأ هؤلاء على أبي هريرة وابن عباس وعبد الله بن عياش بن أبي ربيعة هؤلاء قرأوا على أبي بن كعب الذي قرأ على النبي -صلى الله عليه وسلم⁽⁵⁵⁾. وقد أقرأ نافع الناس دهرًا طويلاً وسنوات عديدة يُقال إنها بلغت نيفاً وسبعين سنة، وانتهت إليه رئاسة القراءة بالمدينة المنورة⁽⁵⁶⁾.

وقد أخذ القراءة عن نافع تلامذة كثير منهم سليمان بن مسلم بن جماز الزهري وإسماعيل بن جعفر ابن أبي كثير وأخوه يعقوب بن جعفر وإسحق بن محمد بن عبد الله المسيبي وإسماعيل وأبو بكر ابنا أبي أويس وعيسى بن مينا قالون ومحمد بن عمر الواقدي وعبد الملك بن قريب الأصمعي وعثمان بن سعيد الملقب بورش وخارجة بن مصعب وسقلاب وأشهب والزبير بن عامر بن صالح وأبو خليلد عتبة بن حماد وعبد الرحمن بن أبي الزناد وغيرهم⁽⁵⁷⁾. وبعض هؤلاء أكثر رواية عنه؛ لذلك يدور في كتب القراءات اسمان منهم وهما: قالون وهو وعيسى بن مينا، وورش وهو عثمان بن سعيد، وهما راوياه المشهوران⁽⁵⁸⁾.

3/ عبد الله بن عامر:

هو عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة بن عامر بن عبد الله بن عمران اليحصبي بضم الصاد وكسرهما نسبة إلى يحصب بن دهمان بن عامر بن حمير بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان بن عابر وهو هود عليه السلام، وقيل: بل نسبته إلى يحصب بن مالك بن أصبح بن أبرهة بن الصباح، وقد اختلف في كنيته كثيراً والأشهر أنه أبو عمران، وهو إمام أهل الشام في القراءة الذي انتهت إليه مشيخة الإقراء بها⁽⁵⁹⁾.

ويروى أنّ ابن عامر ولد سنة إحدى وعشرين من الهجرة وتوفي سنة ثمانى عشرة ومائة، ونُقل عنه قوله: (قُبض رسول الله صلى الله عليه وسلم ولي سنتان، وانتقلت إلى دمشق، ولي تسع سنين)، وقد وُلِّي قضاء دمشق، وكان رأس المسجد بها في زمن عبد الملك وبعده⁽⁶⁰⁾.

وقد أخذ عبد الله القراءة عن المغيرة بن أبي شهاب المخزومي، وأخذها المغيرة عن عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه⁽⁶¹⁾، ويُقال إنه سمع أبا الدرداء، وفضالة بن عبيد، ووائلة بن الأسقع، ومعاوية بن أبي سفيان، وغيرهم⁽⁶²⁾.

وروى عن ابن عامر قراءته راوياه ابن ذكوان وهشام، أمّا ابن ذكران فهو عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان القرشي الفهري، ويكنى أبا عمرو. وأمّا هشام فهو هشام بن عمار بن نصير بن أبان بن ميسرة السلمى الدمشقي القاضي الخطيب، يكنى أبا الوليد⁽⁶³⁾.

4/ أبو عمرو بن العلاء:

وهو أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن عبد الله المازني النحوي، واختلف في اسمه على واحد وعشرين قولاً أشهرها أنّ اسمه كنيته، أو أنّ اسمه زبان وهو الراجح، ويقال: أنّ سبب الاختلاف في اسمه أنه كان لجلالته لا يُسأل عنه. وهو إمام أهل البصرة في القراءات والنحو واللغة، وكان من أشرف العرب ووجهائها⁽⁶⁴⁾.

⁵⁵ انظر الإقناع في القراءات السبع - ابن البائش، ص 17.

⁵⁶ انظر غاية النهاية في طبقات القراء - ابن الجزري، ج 2 ص 331.

⁵⁷ انظر السبعة في القراءات - ابن مجاهد، ص 63 - 64.

⁵⁸ انظر العنوان في القراءات السبع - أبو طاهر إسماعيل بن خلف بن سعيد، ص 40.

⁵⁹ انظر غاية النهاية في طبقات القراء - ابن الجزري، ج 1 ص 424.

⁶⁰ انظر معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار - الذهبي، ص 47 - 49.

⁶¹ انظر السبعة في القراءات - ابن مجاهد، ص 85.

⁶² انظر غاية النهاية في طبقات القراء - ابن الجزري، ج 1 ص 424 - 425.

⁶³ انظر الإقناع في القراءات السبع - ابن البائش، ص 29.

⁶⁴ انظر بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة - السيوطي، ج 2 ص 231 - 232.

واختلف في تاريخ وفاته ومدة عمره؛ فقد قيل: إنّه تُوفي سنة أربع وخمسين ومائة للهجرة، وقيل: سنة سبع وخمسين ومائة، وقيل غير ذلك، ولم يختلف أنّه مات بالكوفة، ورُوي أنّه له عندئذٍ ست وثمانون سنة (65).

وقرأ أبو عمرو على مجاهد وسعيد بن جبير ويحيى بن يعمر وابن كثير وحמיד بن قيس. وأخذ عنه قراءته مشافهة علي بن نصر وحمّاد بن يزيد وعبد الوارث بن سعيد وهارون بن موسى الأعور وأبو زيد سعيد بن أوس الأنصاريّ ويونس بن حبيب وعبيد بن عقيل ويحيى بن المبارك اليزيدي وعبد الملك بن قريب الأصمعي وشجاع بن أبي نصر ومعاذ بن معاذ العنبري وسهل بن يوسف وحسين بن علي الجعفيّ وخارجة بن مصعب وداود بن يزيد الأودي ومحبوب بن الحسن، وغيرهم (66).

ورأوا قراءة أبي عمر المشهوران هما: الدوري والسوسي، أما الدوري فهو عمر حفص ابن عمر بن عبد العزيز بن صهبان المتوفى سنة ست وأربعين ومائتين للهجرة، والسوسي هو أبو شعيب صالح بن زياد بن عبد الله بن إسماعيل بن إبراهيم بن الجارود المتوفى سنة إحدى وستين ومائتين (67).

5/ عاصم بن أبي النجود:

هو أبو بكر عاصم بن أبي النجود بن بهدلة مولى بني جذيمة بن مالك بن نصر بن قعين بن أسد؛ والنجود: هي الحمارة الوحشية التي لا تحمل، وقيل: هي الطويلة من الحمر، وقيل هي الناقة التي لا تبرك إلا على مكان مرتفع، ويُقال: أنّ بهدلة اسم أمه (68).

وعاصم معدود في التابعين وإليه انتهت الإمامة في القراءة بالكوفة بعد شيخه أبي عبد الرحمن السلمي، وكان أحسن الناس صوتاً بالقرآن، وأكثرهم فصاحة لسان، ويروى أنّه توفي في أواخر سنة سبع وعشرين ومائة للهجرة، وقيل: سنة ثمان وعشرين ومائة (69).

وأخذ عاصمُ القراءة عن أبي عبد الرحمن السلمي وزر بن حبيش وأبي عمر الشيباني، وقد قرأ أبو عبد الرحمن السلمي على علي رضي الله عنه، وقرأ زر بن حبيش على ابن مسعود رضي الله عنه (70).

وقرأ على عاصم أناس كثر منهم أبو بكر بن عيَّاش وحفص بن سليمان والمفضل بن محمد الضبي وسليمان الأعمش وحماد بن شعيب وأبان العطار والحسن بن صالح وحماد بن أبي زياد ونعيم بن ميسرة، غيرهم (71).

وروي القراءة عن عاصم راوياه المعروفان وهما: أبو بكر وحفص؛ فالأول هو أبو بكر بن عيَّاش بن سالم الحنات الكوفي الأسدي الكاهلي المتوفى سنة ثلاث وتسعين ومائة للهجرة، وحفص: هو أبو عمر حفص بن أبي داود سليمان بن المغيرة الأسدي الغاضري المتوفى سنة سبعين ومائة (72).

6/ حمزة بن حبيب الزيات:

هو أبو عمارة حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الكوفي الزيات الفرضي التيمي، وهو مولى لهم، ويقال: هو مولى لآل عكرمة بن ربيعي التيمي، وقيل: هو مولى لبني عجل، وفي رواية: هو من ولد أكنم بن صيفي (73).

⁶⁵ انظر الإقناع في القراءات السبع - ابن الباذش، ص24.

⁶⁶ انظر السبعة في القراءات - ابن مجاهد، ص84 - 85.

⁶⁷ انظر الإقناع في القراءات السبع - ابن الباذش، ص24 - 25.

⁶⁸ انظر وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان - ابن خلكان: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر، تحقيق: إحسان عباس، طبعة دار صادر، بيروت، ج3 ص9.

⁶⁹ انظر معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار - الذهبي، ص51 - 54.

⁷⁰ انظر غاية النهاية في طبقات القراء - ابن الجزري، ج1 ص347 - 348.

⁷¹ انظر سير أعلام النبلاء - الذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، طبعة مؤسسة الرسالة، ط3، 1985م، ج5 ص257.

⁷² انظر الإقناع في القراءات السبع - ابن الباذش، ص34.

⁷³ انظر الإقناع في القراءات السبع - ابن الباذش، ص38.

ولد حمزة سنة ثمانين للهجرة، ويُحتمل أن يكون قد أدرك بعض الصحابة، وصارت إليه الإمامة في القراءة بعد عاصم والأعمش، وكان إماماً حجة ثقة قيماً بكتاب الله بصيراً بالفرائض عارفاً بالعربية حافظاً للحديث عابداً خاشعاً زاهداً ورعاً قانتاً لله، وكان يجلب الزيت من العراق إلى حلوان ويجلب الجوز والجبن إلى الكوفة، توفي سنة ست وخمسين ومائة وقيل: سنة أربع وخمسين ومائة وقبره بحلوان مشهور⁽⁷⁴⁾.

وقرأ حمزة القرآن على الأعمش وحرمان بن أعين ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ومنصور وأبي إسحاق وغيرهم، ويقال أنه لم يقرأ على الأعمش بل سأله عن حروف معينة، وما كان من قراءة الأعمش فهي عن ابن مسعود رضي الله عنه، وما كان من قراءة ابن أبي ليلى فهي عن علي رضي الله عنه. وقرأ على حمزة عدد كثير منهم الكسائي وسليم بن عيسى وهما أجل أصحابه، وعبد الرحمن بن أبي حماد وعابد بن أبي عابد والحسن بن عطية وإسحاق الأزرق وعبيد الله بن موسى وحجاج بن محمد وإبراهيم بن طعمة، وغيرهم⁽⁷⁵⁾.

ورأوا قراءة حمزة هما: خلف وخالداً؛ أمّا خلف فهو أبو محمد خلف بن هشام بن طالب بن غراب بن ثعلب البزار الصلحي المولود في رجب سنة خمسين ومائة للهجرة والمتوفى سنة تسع وعشرين ومائتين على أرجح الأقوال، وخالداً هو أبو عيسى خالد بن خالد - وقيل: خالد بن عيسى وخالداً بن خلود - الشيباني الصيرفي الكوفي المتوفى بالكوفة سنة عشرين ومائتين⁽⁷⁶⁾.

7/ الكسائي:

هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان الكسائي مولى بني أسد، وكان إمام الكوفيين في النحو واللغة - كما مرّ -، وسُمي الكسائي لأنه أحرم في كساء، وقيل لغير ذلك، وهو من أهل الكوفة واستوطن بغداد، ومات بالري هو ومحمد بن الحسن الفقيه في يوم واحد، وكانا قد خرجا مع الرشيد، فقال حينئذٍ: دفنت الفقه والنحو في يوم واحد، وذلك سنة اثنتين أو ثلاث وقيل: تسع وثمانين ومائة للهجرة، وقيل: سنة اثنتين وتسعين ومائة⁽⁷⁷⁾.

وأخذ الكسائي القراءة عن حمزة وعليه اعتماده، وعن محمد بن أبي ليلى وعيسى بن عمر الهمداني وغيرهم، وانتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد حمزة الزييات، واختار لنفسه من قراءة حمزة وقراءة غيره قراءة متوسطة غير خارجة عن آثار من تقدم من الأئمة⁽⁷⁸⁾.

وقد قرأ على الكسائي عدّة علماء منهم: أبو عمر الدوري وأبو الحارث الليث ونصير بن يوسف الرازي وقتيبة بن مهران الأصبهاني وأحمد بن أبي سريج وأحمد بن جبير الأنطاكي وأبو حمدون الطيب وعيسى بن سليمان الشيزري، وغيرهم⁽⁷⁹⁾.

وروى عن الكسائي قراءته الدوري وأبو الحارث، ومرت ترجمة الدوري عند الحديث عن قراءة أبي عمرو بن العلاء؛ لأنه هو الذي رواها أيضاً، أمّا أبو الحارث فهو الليث بن خالد المروزي وقيل: البغدادي المتوفى سنة أربعين ومائتين⁽⁸⁰⁾.

فهؤلاء هم القراء السبعة، وهذه هي أسانيد قراءة كلّ واحد منهم مع رواة القراءة، وسوف ننظر السطور القادمة - إن شاء الله - في التفاصيل النحوية لهذه القراءات، ومعرفة الصلة بينها وبين نهج الكوفيين النحوي، خاصة وأنّ ثلاثة من هؤلاء القراء - كما مرّ - هم كوفيون، وأحدهم هو إمام المدرسة الكوفية النحوية.

⁷⁴ انظر غاية النهاية في طبقات القراء - ابن الجزري، ج1 ص261 و263.

⁷⁵ انظر معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار - الذهبي، ص66 وص70 - 71.

⁷⁶ انظر الإقناع في القراءات السبع - ابن الباءش، ص39.

⁷⁷ انظر بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة - السيوطي، ج2 ص162 وص164.

⁷⁸ انظر غاية النهاية في طبقات القراء - ابن الجزري، ج1 ص535 وص538.

⁷⁹ انظر سير أعلام النبلاء - الذهبي، طبعة دار الحديث، ج7 ص554.

⁸⁰ انظر الإقناع في القراءات السبع - ابن الباءش، ص44.

توافق قراءات القرّاء السبعة مع مذهب الكوفيين النحويّ:

لقد كان القرآن الكريم وقراءته من دوافع نشأة النحو العربيّ الرئيسية وذلك نتيجة الخوف عليه من اللحن - كما مرّ -؛ ومن الطبيعي بعد ذلك أن تكون قراءات القرآن العظيم محور اهتمام النحاة منذ بدء تعييدهم القواعد وإخراجهم الضوابط النحوية؛ بل أنّ بذور هذه الضوابط الأولى كانت متصلة بأيّ الذكر الحكيم من خلال تنقيط أبي الأسود الضبطي له، وأخذ هذا الصنيع عنه تلاميذه من بعده - كما ورد سابقاً -، وكانت القراءات عبر الحقب من بعد تلك العصور الأولى لدراسات النحو خير معين للنحويين في نظراتهم النحوية التي أحكمت على أتمّ الوجوه عبر الأزمنة؛ بل إنّ كثيراً من النحاة الأوائل الذين أقاموا هذا الصرح وبنوه كانوا من قرّاء الذكر الحكيم، ومن بين هؤلاء اثنان من القرّاء السبعة وهما: أبو عمرو بن العلاء والكسائي.

ولكن مع كلّ هذا قد نجد أنّ بعض وجوه هذه القراءات القرآنية غير متوافقة مع هذا المذهب النحويّ أو ذاك، وسوف نحاول أن نستقصي في هذا الحديث القادم مدى توافق قراءات القرّاء السبعة مع نهج الكوفيين النحويّ.

ومن خلال التتبع لقراءات هؤلاء القرّاء السبعة ظهر لي توافق قراءاتهم مع مذهب الكوفيين النحويّ أو نصرته لمذهبهم بشكلٍ جيّدٍ وواضح في ثمانية مواضع؛ ولقد أثرت إيراد هذه المواضع متسلسلة حسب ترتيب السور والآيات في القرآن الكريم حتى يسهل التتبع والنظر، وهي على النحو الآتي:

1/ قراءة حمزة الزياد بجرّ "الأرحام" في قوله تعالى: (يَأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا) النساء: ١، وأنت قراءات باقي القرّاء بنصب "الأرحام" (81).

وتتوافق قراءة حمزة مع نهج الكوفيين الذي يجوز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الخافض في نحو: مررت بك وزيد، وقد استشهدوا بهذه القراءة وبشواهد أخرى قرآنية وشعرية عدّة كقوله تعالى: (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكَفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) البقرة: ٢١٧، بعطف (المسجد) على الضمير المخفوض في (به)، أمّا البصريون فلا يجوزون العطف على الضمير المجرور لعدّة أسباب منها: أنّ الجار مع المجرور بمنزلة شيء واحد؛ فإذا عطفت على الضمير المجرور فكأنك عطفت الاسم على الحرف الجار؛ لأنّ الضمير إذا كان مجروراً يتصل بالجار ولا ينفصل منه، ولهذا لا يكون إلا متصلاً، بخلاف الضمير المرفوع والمنصوب، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز (82).

وقد خرّج البصريون هذه القراءة على أحد تأويلين؛ أحدهما: أنّ الواو الواردة هنا واو قسم؛ لأنهم يقسمون بالأرحام ويعظمونها، وجاء التنزيل على مقتضى استعمالهم، ويكون قوله عزّ وجلّ: (إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا) جواب القسم، وثانيهما: أنّ تكون (الأرحام) مجرورة بياء مقدّرة غير الملفوظ بها وحذفت لدلالة الأولى عليها، وحذف حرف الجرّ له نظائر في كلامهم (83).

ولا بد من التنبيه هنا إلى أنّ قراءة بقية القرّاء غير حمزة بنصب (الأرحام) تُخرّج على معنى اتقوا الله واتقوا الأرحام أن تقطعوا (84).

2/ قراءة المفضل عن عاصم لكلمة (حصرت) بقراءتها (حصرة)؛ وذلك في قوله جلّ ثناؤه: (إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا

⁸¹ انظر السبعة في القراءات - ابن مجاهد، ص 226.

⁸² انظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين - ابن الأنباري: أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، طبعة المكتبة العصرية، ط 1، 2003م، ج 2 ص 379 وص 382.

⁸³ انظر شرح المفصل - ابن يعيش: أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د. إميل بديع يعقوب، طبعة دار الكتب العلمية، ط 1، بيروت - 2001م، ج 2 ص 283.

⁸⁴ انظر إعراب القراءات السبع وعللها - ابن خالويه: أبو عبد الله الحسين بن أحمد، تحقيق وتقديم: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، طبعة مكتبة الخانجي، ط 1، القاهرة - 1992م، ج 1 ص 127.

قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتَلُوكُمْ (النساء: ٩٠، وهذه القراءة ورد ذكرها في بعض كتب النحو وبعض كتب القراءات (85).

وقد استشهد الكوفيون بهذه القراءة على جواز إتيان الفعل الماضي المجرد حالاً؛ فـ(حصرت) في الآية فعل ماضٍ وقع حالاً والتقدير: (حصرةٌ صدورهم)، وقالوا: الدليل على صحة ذلك قراءة من قرأ (حصرت) (حصرةً) بالنصب على الحال (86).

أما البصريون فلا يجوزون أن يقع الماضي حالاً وذلك لسببين؛ أحدهما: أن الفعل الماضي لا يدل على الحال؛ فينبغي أن لا يقوم مقامه، وثانيهما: أنه إنما يصلح أن يوضع موضع الحال ما يصلح أن يقال فيه "الآن" أو "الساعة" نحو: "مررت بزيد يضرب، ونظرت إلى عمرو يكتب"؛ لأنه يحسن أن يقترن به الآن أو الساعة، وهذا لا يصلح في الماضي، فينبغي أن لا يكون حالاً. ولكنهم جوزوا أن يقع الماضي حالاً إذا كان مع الماضي "قد" في نحو: "مررت بزيد قد قام"؛ وذلك لأن "قد" تقرب الماضي من الحال، ولهذا يجوز أن تقترن به الآن أو الساعة فيقال: "قد قام الآن"، أو الساعة (87).

وقد خرّج البصريون كلمة (حصرةً) في القراءة السابقة على أحد أربعة وجوه؛ أحدها: أن تكون صفة لـ(قوم) المجرورة في أول الآية وهو قوله تعالى: (إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ)، وثانيها: أن تكون صفة لـ(قوم) مقدر ويكون التقدير فيه: أو جاؤوكم قوماً حصرت صدورهم، والماضي إذا وقع صفة لموصوفٍ محذوفٍ جاز أن يقع حالاً بالإجماع. وثالثها: أن يكون خبراً بعد خبر، كأنه قال: أو جاؤوكم، ثم أخبر فقال: حصرت صدورهم. ورابعها: أن يكون محمولاً على الدعاء لا على الحال، كأنه قال: ضيق الله صدورهم، كما يقال: جاءني فلان وسع الله رزقه، وأحسن إليّ غفر الله له، وسرق قطع الله يده، وما أشبه ذلك (88).

ولا يخفى ما في بعض هذه التوجيهات البصرية للقراءة سالفة الذكر من تعسف خاصة الوجه الأول؛ إذ لا يعقل أن تكون (حصرة) المنصوبة صفة لـ(قوم) المجرورة، وغير مقبول أن تفصل بين الصفة وموصوفها هذه الفواصل الكثيرة بل أن أحد الفواصل عامل من العوامل وهو الفعل في (جاؤوكم). مع ذلك يسند رأي البصريين في عدم جواز وقوع الماضي المجرد حالاً كثيراً من المنطق؛ فلا يتصور أن يقع الماضي حالاً وهو في الأصل لا يدل على معنى الحال ولا يصح أن تُقرن به الآن أو الساعة ونحوها.

3/ قراءة ابن عامر بضم الزاي في (زُين) ورفع (قتل) ونصب (أولادهم) وجرّ (شركائهم) في قوله تعالى: (وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائُهُمْ) الأنعام: ١٣٧، وقرأ بقية القراء بفتح الزاي في (زين) ونصب (قتل) وجرّ (أولادهم) ورفع (شركائهم) (89).

وقد استشهد الكوفيون بقراءة ابن عامر السابقة وبغيرها على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور؛ ففي هذه القراءة تُرفع (قتل) نائب فاعل للفعل (زُين) وتنصب (أولادهم) مفعولاً به وتجرّ (شركائهم) بالإضافة؛ وبناءً على ذلك يحدث فصل بين المضاف (قتل) والمضاف إليه (شركائهم) بـ(أولادهم) (90).

ولا يجوز البصريون الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور؛ لأنّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد؛ فلا يجوز أن يفصل بينهما، وإنما جاز الفصل بينهما بالظرف وحرف الجرّ ومجروره لأنّ الظرف وحرف الجرّ يتسع فيهما ما لا يتسع في غيرهما. وقد

85/ انظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين - ابن الأنباري، ج 1 ص 205، وانظر النشر في القراءات العشر - ابن الجزري: أبو الخير شمس الدين محمد بن محمد بن يوسف، تحقيق: علي محمد الضباع طبعة التجارية الكبرى، ج 2 ص 131.

86/ انظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين - ابن الأنباري، ج 1 ص 205.

87/ انظر المصدر السابق، ج 1 ص 206.

88/ انظر المصدر السابق نفسه، ج 1 ص 207.

89/ انظر السبعة في القراءات - ابن مجاهد، ص 270.

90/ انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك - الصبان: أبو العرفان محمد بن علي، طبعة دار الكتب العلمية، ط 1، بيروت - 1997م، ج 2 ص 417.

برر البصريون على عدم صحة هذا الفصل وعدم جواز الاستشهاد بقراءة ابن عامر بعدة مبررات؛ فقالوا: (والذي يدل على صحة هذا أنا أجمعنا وإياكم على أنه لم يجئ عنهم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير اليمين في اختيار الكلام. وأما قراءة من قرأ من القراء: (وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ) فلا يسوغ لكم الاحتجاج بها: لأنكم لا تقولون بموجبها؛ لأن الإجماع واقع على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في غير ضرورة الشعر، والقرآن ليس فيه ضرورة، وإذا وقع الإجماع على امتناع الفصل به بينهما في حال الاختيار سقط الاحتجاج بها على حالة الاضطرار، فبان أنها إذا لم يجز أن تجعل حجة في النظر لم يجز أن تجعل حجة في النقيض). وهم يذهبون إلى وهي هذه القراءة وهم القارئ؛ إذ لو كانت صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام، وفي وقوع الإجماع على خلافه دليل على وهي القراءة، وإنما دعا ابن عامر إلى هذه القراءة - في رأيهم - أنه رأى في مصاحف أهل الشام "شركائهم" مكتوباً بالياء ومصاحف أهل الحجاز والعراق "شركاؤهم" بالواو⁽⁹¹⁾.

وقد استشكل الفراء الكوفي قراءة ابن عامر فقال: (وفي بعض مصاحف أهل الشام: شركائهم بالياء، فإن تكن مثبتة عن القراء الأولين فينبغي أن يقرأ "زُيِّنَ" وتكون الشركاء هم الأولاد لأنهم منهم في النسب والميراث)؛ وهو بذلك يريد أن تقرأ كلمة "أولادهم" بالجر مضافة إلى قتل، وبذلك تكون كلمة "شركائهم" بدلا منها أو صفة. وقد رفض أن يكون ذلك من قبيل الفصل بين المضاف والمضاف إليه؛ وبذلك يرى رأي البصريين في رفضه لهذا الفصل وهذه القراءة⁽⁹²⁾.

وقد أجاز بعض النحاة الفصل في الاختيار بين المضاف - الذي هو شبه الفعل والمراد به المصدر واسم الفاعل - والمضاف إليه بما نصبه المضاف من مفعول به أو ظرف أو شبهه، واستشهدوا للفصل بينهما بمفعول المضاف الذي هو مصدر بقراءة ابن عامر السابقة، ومثال ما فصل فيه بين المضاف والمضاف إليه بظرف نصبه المضاف الذي هو مصدر ما حُكي عن بعض من يوثق بعربيته: ترك يوماً نفسك وهواها سعي لها في رداها، ومثال ما فصل فيه بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المضاف الذي هو اسم فاعل قراءة بعض السلف (فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفاً وَعَدِهِ رُسُلُهُ) إبراهيم: 47، بنصب "وعد" وجر "رسل". ومثال الفصل بشبه الظرف قوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي الدرداء: (هل أنتم تاركو لي صاحبي)⁽⁹³⁾.

ولعل في الرأي الأخير راحة وقرباً للصواب؛ فهو لا يمنع الفصل في اختيار الكلام بين المضاف والمضاف إليه بغير الجار والمجرور والظرف مطلقاً كما يرى البصريون، ولا يُجيزه مطلقاً كما زعم أكثر الكوفيين، وإنما يُقيد ذلك بضرورة أن يكون المضاف عاملاً في هذا الفاصل حتى لا يكون هذا الفاصل أجنبياً.

4/ قراءة ابن عامر برواية ابن ذكوان بتخفيف النون في (تتبعان) في قوله تعالى: (قَالَ قَدْ أُجِيبْتُ دَعْوَتُكُمْ فَأَسْتَقِيمًا وَلَا تَتَّبِعَنَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ) يونس: ٨٩، وقد قرأ باقي القراء بتشديد النون⁽⁹⁴⁾.

وأخذت قراءة ابن عامر شاهداً عند الكوفيين على جواز توكيد فعل الاثنين بنون التوكيد الخفيفة وهي عندهم مخففة من الثقيلة المتفق على دخولها في هذا الموضع، ورأوا أن (الواو) في (ولا تتبعان) للعطف و(لا) للنهي، وهم يجوزون النقاء الساكنين في الوصل لأن الألف فيها فرط مد؛

⁹¹ انظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين - ابن الأنباري، ج 2 ص 352 - 355.

⁹² انظر معاني القرآن - الفراء: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، طبعة دار المصرية للتأليف والترجمة، ط 1، مصر، ج 1 ص 357 - 358.

⁹³ انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك - ابن عقيل: عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة دار التراث، ط 20، القاهرة - 1980 م، ج 3 ص 82 - 83.

⁹⁴ انظر التيسير في القراءات السبع - الداني: أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر، تحقيق: أوتو تريزل، طبعة دار الكتاب العربي، ط 2، بيروت - 1984 م، ص 123.

وأوردوا لذلك نظائر كثيرة منها قراءة نافع بسكون الياء في (محيائي) في قوله جلّ وعلا: (إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ) الأنعام: 162؛ فجمع بين الساكنين وهما الألف والياء⁽⁹⁵⁾.
وأما البصريون فلا يجوزون دخول نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين؛ وذلك لأن نون الاثنين التي للإعراب تسقط؛ لأن نون التوكيد إذا دخلت على الفعل المعرب أكدت فيه الفعلية فردته إلى أصله وهو البناء، فإذا سقطت النون بقيت الألف؛ فلو أدخلت عليها نون التوكيد الخفيفة فلا بد من حدوث أحد ثلاثة أمور: إما أن تحذف الألف، أو تكسر النون، أو تُقَرَّ ساكنة؛ فيبطل أن تحذف الألف لأنه بحذفها يلتبس فعل الاثنين بالواحد، وبطل أن تكسر النون لأنه لا يعلم هل هي نون الإعراب أو نون التوكيد، وبطل أن تُقَرَّ ساكنة لأنه يُؤدِّي إلى أن يجمع بين ساكنين مظهرين في الإدراج وذلك لا يجوز؛ لأنه إنما يكون ذلك في كلامهم إذا كان الثاني منهما مدغماً نحو: دابة وضائلة وتمود الثوب وأصيم وما أشبه ذلك. وهم لا يقرّون بكون النون الخفيفة فرع مخفف من الثقيلة؛ بل عندهم كل واحد منهما أصل في نفسه غير مأخوذ من صاحبة⁽⁹⁶⁾.

واعتبر البصريون أن قراءة ابن عامر بالنون الخفيفة في (تتبعان) قراءة تفرد بها، وباقي القراءات على خلافها، والنون فيها للإعراب علامة للرفع؛ لأن "لا" محمولة على النفي لا على النهي، والواو في "ولا" واو الحال، والتقدير: فاستقيما غير متبعين⁽⁹⁷⁾.

وعلى ما يبدو أنّ حمل "لا" على النهي أقرب من حملها على النفي وحمل الواو على العطف أقوى هنا من حملها على أنها للحال؛ لأنّ قبلهما طلب بأسلوب الأمر وهو (فاستقيما) فيحسن أن يكون الآتي من بعده طلب آخر بأسلوب النهي معطوف على سابقه، وكلّ ذلك أت بعد إجابة دعوتها.

5/ إجماع القراء السبعة على نصب (خالد بن) في قوله عزّ وجلّ: (وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا ففِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءٌ غَيْرَ مَجْدُودٍ) هود: ١٠٨، وإجماعهم على نصب (خالد بن) في قوله جلّ ثناؤه: (فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ) الحشر: ١٧.

وقد اتخذ الكوفيون إجماع القراء السبعة السابق على نصب (خالد بن) و(خالد بن) شاهداً على وجوب النصب في الصفة إذا تكرر معها الظرف الصالح لأن يكون خبراً للمبتدأ في نحو: في الدار زيد قائماً فيها. وبرروا لذلك بقولهم: (إنّ الفائدة في الظرف الثاني في قولك: "في الدار زيد قائماً فيها" إنما تحصل إذا حملناه على النصب، لا إذا حملناه على الرفع، ألا ترى أنّه إذا حملناه على النصب يكون الظرف الأول خبراً للمبتدأ، ويكون الثاني ظرفاً للحال، ويكون الصلة لقائم منقطعاً عما قبله؛ فيكون على هذا كلاماً مستقيماً لم يُلغ منه شيء، بخلاف ما إذا حملناه على الرفع فقلنا "في الدار زيد قائم فيها" فإنه تبطل فائدة في الثانية لنيابة الأولى عنها في الفائدة، وحمل الكلام على ما فيه فائدة أشبه بالحكمة من حمله على ما ليس فيه فائدة⁽⁹⁸⁾.

أما البصريون فيجوزون نصب ورفع الصفة الصالحة للخبرية إذا تكرر الظرف معها في نحو الأمثلة السابقة؛ والدليل على أن الرفع جائز - في رأيهم - أنّه إذا لم يكرر الظرف فإنّه يجوز الرفع والنصب، فكذلك إذا كرر؛ لأنّ فُصارى ما يُقدَّر أن يكون مانعاً تكرر الظرف؛ لأنّ "في" الأولى تفيد ما تفيد الثانية، وهذا لا يصلح أن يكون مانعاً؛ لأنّ الأولى وإن كانت تفيد ما تفيد الثانية إلا أنّ الثانية تذكر على سبيل التوكيد، والتوكيد شائع في كلام العرب مستعمل في لغتهم، وهذا لا خلاف فيه، وصار هذا كقولهم: "فيك زيد راغب فيك" ولا شك أن "فيك" الأولى تفيد ما تفيد الثانية، ومع هذا لم يمتنع صحة المسألة، فكذلك وهنا⁽⁹⁹⁾.

⁹⁵ انظر شرح التصريح على التوضيح - الأزهرى: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاني، طبعة دار الكتب العلمية، ط1، بيروت - 2000م، ج2 ص310 - 312.

⁹⁶ انظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين - ابن الأنباري، ج2 ص537 - 538.

⁹⁷ انظر المصدر السابق، ج2 ص548.

⁹⁸ انظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين - ابن الأنباري، ج1 ص210.

⁹⁹ انظر المصدر السابق، ج1 ص211.

أما إجماع القراء على النصب في (خالدین) و(خالدین) فرأى البصريون فيه أنه أت على أحد الوجهين الجائزين، وهو لا يمنع من جواز وجه الرفع؛ وذلك لأنه ليس من ضرورة أنه لم يقرأ به أحد من القراء أن لا يكون كلاماً جائزاً فصيحاً؛ والدليل على ذلك أنه لم يأت في كتاب الله عز وجل ترك عمل "ما" في المبتدأ والخبر نحو "ما زيد قائم، وما عمرو ذاهب" إلا فيما ليس بمشهور، وإن كانت لغة مشهورة معروفة صحيحة فصيحة وهي لغة بني تميم، ثم لم يدل ذلك على أنها ليست فصيحة مشهورة مستعملة، فكذاك هنا. كما أنهم يذكرون أن من القراء من قرأ بالرفع وهو الأعمش؛ فقرأ (خالدون فيها) (100).

ولعل الملاحظ هنا أن البصريين هم من يجوز وجهاً آخر على الوجوه المعتادة في الأساليب الجارية على الألسن، والكوفيون هم من يرفض هذا التجويز، وهذا ما لم تجر عليه طبيعة الخلافات بين المذهبيين؛ إذ يجد الناظر في هذه الخلافات بين الجانبين - عادةً - أن مذهب الكوفة هو من يجوز والبصريون هم من يمنعون هذا التجويز الذي يخرق قواعد الضبط النحوي التي أحكموها. ولكن يبدو أن التجويز السابق في هذه المسألة لا يقدر في صحته أنه لم يأت على ألسنة القراء السبعة؛ لأن كثيراً من الأساليب الفصيحة نحوياً قد لا تكون واردة في هذه القراءات بل قد لا تكون مما ورد في أي الذكر الحكيم.

6/ قراءة عاصم برواية حفص بنصب (أطلع)؛ وذلك في قوله تعالى: (وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانَ ابْنِ لِي صِرْحًا لَعَلِّي أُبْلَغُ الْأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لأَظُنُّهُ كَاذِبًا) غافر: 36 - 37، وقرأ بقية القراء وعاصم برواية أبي بكر برفع (أطلع) (101).

وتعد قراءة حفص عن عاصم شاهداً عند الكوفيين في تجويزهم نصب الفعل المضارع الواقع بعد الفاء السببية في جواب الترجي؛ فهم يبيحون أن يعامل الترجي معاملة التمني فينصبون المضارع الواقع بعد الفاء بناءً على ذلك في نحو قولك: لعلك تذهب إلى السوق فتجد ما تطلب، وقد تابعهم في هذا المذهب عدد من النحاة منهم ابن مالك حيث أنشد في ألفيته (102):

والفعل بعد الفاء في الرجا نصب *** كنصب ما إلى التمني ينتسب

وهناك قراءة أخرى تعضد ما ذهبوا إليه من نصب المضارع بعد الفاء في جواب الترجي؛ وهي قراءة عاصم بنصب (تنفع) في قوله عز وجل: (وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي * أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى) عبس: 3 - 4 (103).

ولا تورد كتب النحاة - عندما تذكر تجويز الكوفيين نصب المضارع بعد الفاء في جواب الترجي - اعتراضات للبصريين على هذا التجويز، وربما يكون لقرب الترجي من التمني في الاستخدام وتبادل الأدوات دوراً في ذلك.

7/ قراءة حمزة والكسائي بكسر التاء في (آيات) الثانية والثالثة في قوله جلّ وعلا: (إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ * وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ * وَخِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ) الجاثية: 3 - 5، وقرأ الباقر من القراء السبعة برفع (آيات) في الموضعين (104).

ويستشهد بهذه القراءة على جواز العطف على معمولي عاملين مختلفين في نحو: في الدار زيد والحجرة عمرو؛ فـ(الحجرة) معطوفة على (الدار) و(عمرو) معطوفة على (زيد)، وفي القراءة السابقة تُعد (آيات) الثانية والثالثة معطوفة على اسم (إن) (آيات) الأولى والمعطوفات المجرورة قبلهما معطوفة على (السموات).

ويُنسب إلى الكوفيين والأخفش الأوسط هذا التجويز وتبعهم الزجاج، وينسب إلى البصريين عامة المنع، وفصل قوم منهم الأعم الشنتمري فقالوا: إن ولي المخفوض العاطف نحو: "في البيت محمد"

100/ انظر المصدر السابق نفسه، ج 1 ص 211.

101/ انظر السبعة في القراءات - ابن مجاهد، ص 570.

102/ انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك - ابن عقيل، ج 4 ص 19 - 20.

103/ انظر إعراب القراءات السبع وعللها - ابن خالويه، ج 2 ص 439.

104/ انظر التيسير في القراءات السبع - الداني، ص 198.

والمسجد عليّ" جاز لأنه كذا سمع، ولأنّ فيه تعادل المتعاطفات وإلا امتنع في نحو: "في الدار زيدٌ وعمروُ الحجرة"، وعلى قولهم هذا يكون تخريج القراءة السابقة على مذهب العطف على معمولي عاملين مختلفين جائزاً⁽¹⁰⁵⁾.

وممن صرح بمنع تخريج القراءة السابقة على مذهب من يجيز العطف على معمولي عاملين مختلفين - من البصريين - المبرّد حين قال: (وقد قرأ بعض القراء وليس بجائز عندنا: (وَخْتَلَفَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالْفُلُكُ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ آيَاتٍ)؛ فجعل "آيات" في موضع نصب وخفضها لتاء الجميع فحملها على "إن" وعطفها بالواو، وعطف "اختلافاً" على "في" ولا أرى ذا في القرآن جائزاً لأنه ليس بموضع ضرورة، وأشدّ سبويه لعدي بن زيد العبادي:

أكل امرئ تحسبين امرأً *** ونار توقد بالليل نارا

فعطف على "امرئ" وعلى المنصوب الأول)⁽¹⁰⁶⁾.

وقد أوجد ابن خالويه تخريجاً آخر لهذه القراءة غير مذهب التخريج بالعطف على معمولي عاملين مختلفين حيث يقول: (ومن خفض التاء فله حجة أجود ممّا مضى؛ وذلك أنه يجعل "آيات" الثانية بدلاً من الأولى؛ فيكون غير عاطف على عاملين)⁽¹⁰⁷⁾.

ولعلّ كثرة الفواصل بين البديل والمبدل منه لا ترجّح ما ذهب إليه ابن خالويه، وأغلب الظن أنّ الأقرب للصواب في تخريج هذه القراءة أن تجعل من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين الذي يُراعى فيه ترتيب المتعاطفات؛ وذلك بأن يلي حرف العطف الاسم المخفوض في مثل: في المنزل خالدٌ والمسجد عامرٌ، ولا يجوز ذلك إن تغيّر المثال إلي: في المنزل خالدٌ وعمارٌ المسجد، كما بيّن ذلك الأعلام الشنتمري وغيره - على نحو ما ذكر سابقاً.

8/ قراءة ابن كثير برواية قنبل (لأقسم) بدون ألف بين اللام والقاف في قوله تعالى: (لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ) القيامة: ١، وقرأ باقي القراء السبعة (لا أقسم) بألف بين اللام والقاف⁽¹⁰⁸⁾.

وتجاري قراءة ابن كثير السابقة مذهب الكوفيين المجوّز لتعاقب اللام ونون التوكيد في الإتيان في جواب القسم؛ فيجوز عندهم أن تقول: "والله لأقوم" - أو: "والله أقومن"، ولا يلزم عندهم أن يفترن المضارع المثبت المباشر له القسم بنون التوكيد واللام معاً⁽¹⁰⁹⁾.

ويلزم عند البصريين وكثير من النحاة أن ترد مع المضارع المثبت - الذي لا يفصل بينه وبين القسم فاصل - نون التوكيد خفيفة أو ثقيلة مع اللام؛ نحو: "والله لأذهبن أو لأذهبنن"؛ فقرنوا الإتيان باللام مع نون التوكيد في القسم لأنّ اللام وحدها تدخل على الفعل المستقبل في خبر "إن"؛ فتقول: "إنّ زيداً ليضرب عمراً"، فإذا تحوّل المثال إلي: "إنّ زيداً ليضربن عمراً" يعلم أنّ التقدير: "إنّ زيداً والله ليضربن عمراً" فاللام هنا لا جواب القسم؛ إذن يحدث هذا التلازم بين اللام ونون التوكيد في القسم ليبين الفرق بين لام جواب القسم واللام التي لا تكون جواباً للقسم⁽¹¹⁰⁾.

وقد أوّل بعض البصريين قراءة ابن كثير السابقة "لأقسم بيوم القيامة" على إرادة الحال؛ وفعل الحال إذا أقسم عليه دخلت عليه اللام وحدها⁽¹¹¹⁾.

ويظهر أنّ مذهب التجويد الذي قال به الكوفيون في عدم لزوم الإتيان بنون التوكيد واللام معاً مع المضارع المثبت المباشر له القسم يمكن أن يكون مقبولاً إذا كان لفظ القسم موجوداً، أمّا إذا لم يكن

¹⁰⁵ انظر مغني اللبيب عن كتب الأعراب - ابن هشام: أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، تحقيق: د.

مازن المبارك/ محمد علي حمد الله، طبعة دار الفكر، ط6، دمشق - 1985م، ص632 - 633.

¹⁰⁶ انظر الكامل في اللغة والأدب - المبرّد، ج1 ص229.

¹⁰⁷ انظر إعراب القراءات السبع وعللها - ابن خالويه، ج2 ص312.

¹⁰⁸ انظر السبعة في القراءات - ابن مجاهد، ص661.

¹⁰⁹ انظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم - محمد عبد الخالق عزيمة، طبعة دار الحديث، القاهرة، قسم 1 ج3 ص453.

¹¹⁰ انظر شرح المفصل - ابن يعيش، ج5 ص251.

¹¹¹ انظر الجني الداني في حروف المعاني - المرادي: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي، تحقيق: د فخر الدين قباوة - الأستاذ محمد نديم فاضل، طبعة دار الكتب العلمية، ط1، بيروت - 1992م، ص127.

القسم ملفوظاً فقد يحدث التباس بين أسلوب القسم وغيره، خاصة في الوضع الذي ترد فيه اللام وحدها؛ فإذا قلت مثلاً: والله لأسافر - على مذهبهم - يُعلم أنّ الأسلوب أسلوب قسم واللام آتية في جوابه، أما إذا كان المثال: "ليجتهد الطالب" فليس هناك من بيّنة على القسم هنا.

هذه المواضع الثمانية من قراءات القرّاء السبعة هي التي بان فيها التوافق بين قراءاتهم ونهج المدرسة الكوفية النحوي؛ ولعل الملاحظ أنّ معظم هذه المواضع تجاري تجويزاً معيناً قال به الكوفيون، وهذا التجويز عادة ما يكون ناحية إضافية لما عليه القاعدة المشهورة، كما يظهر ممّا سبق أنّ أكثر المواضع السابقة - التي تجاري مذهب الكوفيين من قراءات القرّاء السبعة - يكون القارئ واحداً من السبعة أو قراءة راوية معين من رواته.

وينبغي أن يعلم أنّه لا ينسحب على ما سبق أنّ قراءات القرّاء السبعة أو بعضها تجاري فقط وضع التجويز في المذهب الكوفي النحوي؛ بل قد نجد قراءات معينة تنصر ما قال به البصريون من تجويز؛ فقد نصرت قراءة ابن كثير ونافع وعاصم في رواية أبي بكر بتخفيف "إن" ونصب "كلاً" في قوله عزّ وجلّ: (وَإِنَّ كَلَامًا لَّمَّا لِيُؤْفِقِيَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ) هود: ١١١ نهج البصريين الذي يُجوز عمل "إن" المخففة من الثقيلة في ما بعدها بنصب "كلاً" اسماً لها، كما جاءت قراءة عاصم في رواية أبي بكر بتثوين "زينة" ونصب "الكواكب" في قوله جلّ ثناؤه: (إِنَّا زَيْنًا السَّمَاءِ الدُّنْيَا بِزَيْنَةِ الْكَوَاكِبِ) الصافات: ٦ موافقةً لمذهب البصريين الذي يبيح عمل المصدر المنون عمل فعله (112).

ولا بدّ أن نشير هنا إلى أنّ ما تمّ الوقوف عنده من مواضع يظهر فيها التوافق بين المذهب الكوفي النحوي وقراءات القرّاء السبعة هي المواضع التي يبين فيها هذا الأمر جلياً؛ ويخرج من ذلك كل موضع قراءة يرد فيه الإعراب بالرفع أو النصب أو الجرّ أو الجزم ويختلف المذهبان بعدئذٍ في التعليل لهذا الإعراب، كما لا تدخل هنا أيضاً محاور الاختلاف في الإعراب التقديري بين المذهبين.

خاتمة البحث ونتائجه وتوصياته:

حاولت هذه الدراسة النظر في أوضاع التوافق بين قراءات القرّاء السبعة ومذهب المدرسة الكوفية النحوي، واضعة في الاعتبار أنّ ثلاثة من هؤلاء القرّاء هم كوفيون؛ بل أنّ أحدهم إمام النهج الكوفي النحوي وأحد أكبر مؤسسيه، ومتنبهة في أثناء ذلك إلى أنّ عناية الكوفيين في أول أمرهم كانت بالقراءات ورواية الأشعار والأخبار وأتى اهتمامهم بالدراسات النحوية متأخراً نسبياً إذا ما قورنوا بنظرائهم البصريين، وبناءً على هذه المعطيات وعلى غيرها جاء النتبع لهذه القراءات، ورُكز النظر على ما هو مناصر منها لرأي الكوفيين النحوي المخالف لمذهب البصريين في بعض المسائل النحوية، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة نتائج أهمها ما يأتي:

1- إتيان معظم القراءات السبع في المواضع السابقة متوافقة مع وضع تجويز يقول به الكوفيون ويمنعه البصريون، وهذا قد يُبنى عليه اعتقاد بأنّ تجويزات الكوفيين عند الكسائي وغيره على ما أحكمه البصريون من ضوابط نحوية ربما أتت حتى تشمل بعض هذه القراءات.

2- ورود القراءة السبعية المناصرة لمذهب التجويز الكوفي النحوي المعين في معظم المواضع السابقة من قبل قارئٍ معيّن، ويكون إجماع باقي القرّاء عادة على ما تقول به القاعدة العامة المجمع عليها.

3- مجيء القراءة السبعية المناصرة لمذهب التجويز الكوفي النحوي المعين في بعض المواضع السابقة من قبل راوية قارئٍ معيّن على نحو ما مرّ من قراءة ابن ذكوان عن ابن عامر بتخفيف النون في "تتبعان"، وتكون رواية الراوي الآخر مماثلة لقراءة ما يُجمع عليه باقي القرّاء مجارية لما تقول به القاعدة المجمع عليها.

¹¹² انظر إعراب القراءات السبع وعلها - ابن خالويه، ج 1 ص 294، وج 2 ص 244. وانظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين - ابن الأنباري، ج 1 ص 159. وانظر حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك - الصبان، ج 1 ص 427، ج 2 ص 430.

- 4- ظهور القراءة السبعية مدعّمة لرأي الكوفيين في التجويز النحوي المعين بصورة غير مباشرة؛ كما مرّ في وضع قراءة عاصم برواية المفضل "حصرة" بدل "حصرت" والتي اتخذت عند الكوفيين دليلاً على جواز وقوع الماضي المجردّ حالياً.
- 5- إتيان القراءة السبعية المناصرة لمذهب التجويز الكوفي النحوي المعين في موضع واحد من قبل قارئين اثنين وهما حمزة والكسائي في موضع نصب "آيات" كما مرّ.
- 6- ورود إجماع القراء السبعة في موضع واحد متوافقين على ضبط معين اتخذ شاهداً عند الكوفيين على مذهبهم؛ وذلك في موضع الصفة إذا يتكرر معها الظرف وما يجوز فيها من الوجوه؛ إذ أنهم يرون وجوب النصب فقط هنا وعليه أتت القراءة السبعية، في حين أنّ البصريين يضيفون إلى ذلك وجهاً آخر جائزاً وهو وجه الرفع للصفة هذه.
- 7- مجيء القراءة السبعية المتوافقة مع مذهب التجويز الكوفي النحوي في أربعة مواضع من المواضع الثمانية السابقة وهي قراءة لواحد أو اثنين من القراء الكوفيين الثلاثة: "عاصم وحمزة والكسائي".
- 8- بروز أحد أئمة الكوفيين أو بعضهم وهو غير مناصر لناحية التجويز التي يذهب إليها مذهب جماعته في بعض المسائل النحوية الواردة هنا؛ كما مرّ ذلك في رفض القراء لمذهب الفصل بين المضاف والمضاف إليه، ومحاولته توجيهه قراءة ابن عامر في ذلك إلى وجهة أخرى لا يوجد فيها هذا الفصل.
- 9- إتيان بعض القراءات السبعية في بعض الأحيان القليلة مساندة لناحية التجويز التي يقول بها المذهب البصري؛ كما مرّ نحو ذلك في عمل "إن" المخففة وفي عمل المصدر المنون.
- 10- قلة المواضع التي ترد فيها القراءة السبعية المناصرة لمذهب التجويز عند الكوفيين أو البصريين إذا ما قورنت بمجمل المسائل النحوية التي اختلفوا فيها؛ وربما يعزى ذلك إلى أنّ كثيراً من الاختلافات بينهم كانت في العوامل - خاصة التقديرية منها - والتعليل المصاحب لها، ولم يكن الاختلاف في الإعراب نفسه، وهذا الأخير تجارياً وتوافقاً للقراءات السبعية في الغالب الأعمّ.

وفي الختام أرجو أن أكون قد وفّقت في إعطاء صورة بيّنة لناحية توافق القراءات السبعية مع مذهب الكوفيين النحوي، وحددت مجارة ومناصرة بعض هذه القراءات لتجويزات الكوفيين النحوية في مسائل النحو المعيّنة.

ولا يفوتني أن أوصي هنا بعمل دراسة تنظر في النواحي الصرفية في القراءات السبعية التي يُستشفّ فيها مجارة لنهج الكوفيين في الصرف حتى تكتمل الصورة في هذا التوافق نحويّاً وصرفيّاً.

المصادر والمراجع:

- 1- القرآن الكريم.
- 2- أخبار النحويين - أبو طاهر البزار: عبد الواحد بن عمر بن محمد بن أبي هاشم، تحقيق: مجدي فتحي السيد، طبعة دار الصحابة للتراث، ط1، طنطا - 1410هـ.
- 3- أخبار النحويين البصريين، السيرافي: أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، طبعة مصطفى البابي الحلبي، 1966م.
- 4- الأضداد - ابن الأنباري: محمد بن القاسم، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة المكتبة العصرية، ط1، صيدا - بيروت - 1987م.
- 5- إعراب القراءات السبع وعللها - ابن خالويه: أبو عبد الله الحسين بن أحمد، تحقيق وتقديم: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، طبعة مكتبة الخانجي، ط1، القاهرة - 1992م.
- 6- الأغاني - أبو الفرج الأصفهاني: علي بن الحسين، تحقيق: د. إحسان عباس ود. إبراهيم السعافين والأستاذ: بكر عباس، طبعة دار صادر، ط3، 2008م.
- 7- الإقناع في القراءات السبع - ابن الباءش: أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، طبعة دار الصحابة للتراث.
- 8- إنباه الرواة على أنباه النحاة - القفطي: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف، المكتبة العنصرية، ط1، بيروت - 1424هـ.

- 9- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين - ابن الأنباري: أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، طبعة المكتبة العصرية، ط1، 2003م.
- 10- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة - السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة المكتبة العصرية - لبنان - صيدا.
- 11- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة - الفيروزآبادي: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، طبعة دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2000م.
- 12- البيان والتبيين - الجاحظ: أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب، طبعة دار ومكتبة الهلال، بيروت - 1423 هـ.
- 13- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم - التنوخي: أبو المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر المعري، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، طبعة هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط2، القاهرة - 1992م.
- 14- تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب - د. محمد المختار ولد آباء، طبعة دار الكتب العلمية، ط2، بيروت - 2008م.
- 15- التيسير في القراءات السبع - الداني: أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر، تحقيق: أوتو تريبزل، طبعة دار الكتاب العربي، ط2، بيروت - 1984م.
- 16- الجني الداني في حروف المعاني - المرادي: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي، تحقيق: د فخر الدين قبالة - الأستاذ محمد نديم فاضل، طبعة دار الكتب العلمية، ط1، بيروت - 1992م.
- 17- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك - الصبان: أبو العرفان محمد بن علي، طبعة دار الكتب العلمية، ط1، بيروت - 1997م.
- 18- الخصائص - ابن جني: أبو الفتح عثمان بن جني، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4.
- 19- دراسات لأسلوب القرآن الكريم - محمد عبد الخالق عزيمة، طبعة دار الحديث، القاهرة.
- 20- السبعة في القراءات - ابن مجاهد: أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس التميمي، تحقيق: شوقي ضيف، طبعة دار المعارف، ط2، مصر - 1400هـ.
- 21- سير أعلام النبلاء - الذهبي: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، طبعة دار الحديث، القاهرة - 2006م، وهناك طبعة أخرى بتحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3، 1985م.
- 22- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك - ابن عقيل: عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة دار التراث، ط20، القاهرة - 1980 م.
- 23- شرح التصريح على التوضيح - الأزهرى: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي، طبعة دار الكتب العلمية، ط1، بيروت - 2000م.
- 24- شرح المفصل - ابن يعيش: أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د. إميل بديع يعقوب، طبعة دار الكتب العلمية، ط1، بيروت - 2001م.
- 25- طبقات فحول الشعراء - محمد بن سلام الجمحي، تحقيق: محمود محمد شاكر، طبعة دار المدني - جدة.
- 26- العنوان في القراءات السبع - أبو طاهر إسماعيل بن خلف بن سعيد، تحقيق: د. زهير زاهد ود. خليل العطية، طبعة عالم الكتب، بيروت - 1405هـ.
- 27- غاية النهاية في طبقات القراء - ابن الجزري: شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف، طبعة مكتبة ابن تيمية.
- 28- الكامل في اللغة والأدب - المبرد: أبو العباس محمد بن يزيد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة دار الفكر العربي، ط3، القاهرة - 1997م.
- 29- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها - ابن جني: أبو الفتح عثمان بن جني، طبعة وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة - 1999م.
- 30- المدارس النحوية - شوقي ضيف: أحمد شوقي عبد السلام ضيف، طبعة دار المعارف.
- 31- معاني القرآن - الفراء: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، طبعة دار المصرية للتأليف والترجمة، ط1، مصر.
- 32- معجم الأدباء - ياقوت الحموي: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله، تحقيق: إحسان عباس، طبعة دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت - 1993 م.
- 33- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار - الذهبي: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، طبعة دار الكتب العلمية، ط1، بيروت - 1997م.
- 34- مغني اللبيب عن كتب الأعريب - ابن هشام: أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، تحقيق: د. مازن المبارك/ محمد علي حمد الله، طبعة دار الفكر، ط6، دمشق - 1985م.
- 35- من تاريخ النحو العربي - سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني، طبعة مكتبة الفلاح.
- 36- نزهة الألباء في طبقات الأدباء - ابن الأنباري: أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله، تحقيق: إبراهيم السامرائي، طبعة مكتبة المنار، ط3، الزرقاء - الأردن - 1985 م.
- 37- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة - الشيخ محمد الطنطاوي، تحقيق: أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، طبعة مكتبة إحياء التراث الإسلامي، ط1، 2005م.
- 38- النشر في القراءات العشر - ابن الجزري: أبو الخير شمس الدين محمد بن محمد بن يوسف، تحقيق: علي محمد الضباع، طبعة المطبعة التجارية الكبرى.
- 39- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان - ابن خلكان: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر، تحقيق: إحسان عباس، طبعة دار صادر، بيروت.
